العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية

عاطف أبو سيف

مدخل

لم تشـــهد عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإســـرائيليين انتعاشاً منذ مفاوضات كامب ديفيد كما شـــهدت خلال العام ٢٠١٣. ويصح القول إن هذا العام شـــهد مقاربات متسارعة ومقترحات عدة جعلت من انتظار حصول اختراق في الجمود القائم بين الطرفين أمـــراً ممكناً رغم كل المعيقات التي تنتظر تحقيق مثل هـــذا الاتفاق والتوصل إليه. فبعد تعثر لقرابة خمس سنوات منذ مؤتمر آنابولس، ظلت المفاوضات المباشرة أمراً مستبعداً، وظهـــرت مقولات كثيـــرة نظمت علاقات الطرفين من «إدارة الصـــراع» إلى «الحفاظ على الوضع الراهن» إلى «لا حل» ولا «شـــريك». يتمثل الاختراق الأبرز خلال العام ٢٠١٣ في نجاح وزير الخارجيـــة الأميركي الجديد في إحضار الطرفين إلى طاولة واحدة ليتفاوضا حول حل الدولتين قبل أن تغلق نافذة الفرص للمرة الأخيرة أمام مثل هذا الحل.

لم تشهد عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين انتعاشاً منذ مفاوضات كامب ديفيد كما شهدت خلال العام ٢٠١٣.

تابع فصل العلاقات الفلســـطينية الإسرائيلية في تقرير مدار العام ٢٠١٣ عن المشهد الإســـرائيلي ٢٠١٢، ما أســـماه «جمود» العلاقة بين الطرفين وتوجه كل طرف للتصرف وفق مقتضيات المصالح التي يراها، وكان الاشتباك السياسي في المؤسسات الدولية هو السمة الأبرز في تلك العلاقة، بالتوازي مع تسارع وتيرة الاستيطان والعدوان على غزة. إلا أن ما جنته إسرائيل خلال ذلك العام لم يكن كثيراً، إذ حقق الفلسطينيون انتصارات دبلوماســـية تمثلت في حصولهـــم على عضوية دولة غير عضو فـــي الأمم المتحدة وكذلك عضوية اليونســـكو بجانب اشـــتداد حملات العزلة والمقاطعة لإســـرائيل. كما أن عمليات «تغيير الواقع» التي أشار إليها تقرير العام الماضي ساهمت أكثر في توجه الفلسطينيين لما تطلق عليه إسرائيل «خطوات أحادية».

إسرائيل في استباق العاصفة

تميزت استراتيجية الحكومة الإسرائيلية خلال العام المنصرم ٢٠١٣ بالكثير من الحديث عن السلام دون التقدم خطوة واحدة للأمام. فمنذ تشكيل حكومته الجديدة في ربيع ٢٠١٣ أدرك نتنياهو أن ثمة تحولا ما في أجواء البيت الأبيض، خاصة بعد تجديد ولاية أوباما وتكليف مرشح الرئاسة السابق السيناتور جون كيري بالخارجية. المؤكد أن سنوات تعليق المفاوضات في فترة حكومة نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٢) أثرت سلبا على مكانة إسرائيل الدولية وزادت من عزلتها، والتي بلغت ذروتها في فرض الاتحاد الأوروبي على إسرائيل شروطاً سياسية تمس مواقفها المعلنة بخصوص وضعية المستوطنات لتوقيع اتفاق «هورايزن ٢٠٢٠» بين بروكسل وتل أبيب، وعززت، ما تصفه مراكز التفكيرالإسرائيلية، بمحاولات نزع الشرعية عن إسرائيل. حقق الفلسطينيون في المقابل بعض الأهداف السياسية، مثل حصولهم على عضوية الدولة المراقبة في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢ وقبلها عضوية اليونسكو.

تميزت استراتيجية الحكومة الإسرائيلية خلال العام المنصرم ٢٠١٣ بالكثير من الحديث عن السلام دون التقدم خطوة واحدة للأمام.

ويمكن إجمال ابرز التحولات التي واجهت الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠١٣ بـ:

١. بدء الولاية الثانية للرئيس الأميركي باراك أوباما ورغبته في دفع ملف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، بعد أن فشل في ترك بصمة فيه في الولاية الأولى. لقد تميزت الإدارات الأميركية منذ توقيع اتفاق أوسلو في خوض محاولات، بنجاح متفاوت، في مجال عملية السلام. أوباما الذي تعثرت محاولاته في السنة الأولى لولايته ولم يعد يبذل جهدا بعدها، يبدو طامحاً هذه المرة في استعراض الوساطة الأميركية بطريقة مختلفة. نتنياهو أدرك بأن هذه الرياح قد تعرض شراعه لخطر الانزلاق.

٢. انعكست العلاقة الفاترة التي ميزت نتنياهو بالرئيس أوباما في السنتين الأخيرتين من ولاية الأولى في توتر العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهو توتر أقلق صناع القرار والرأي في الدوائر الإسرائيلية، خاصة ما أشيع حول دعم نتنياهو لميت رومني المنافس لأوباما. وهو ما استوجب ضرورة إعادة الاعتبار لهذه العلاقة خاصة بعد فوز أوباما غير المرغوب به بالنسبة لنتنياهو. فهمت إسرائيل أن الرئيس الأميركي لن يقبل أن تكون إسرائيل المعطلة لتقدم المفاوضات هذه المرة، وأنه جاهز لطي خلافات الماضي والبحث عن آفاق جديدة. وعلاوة على ذلك فهو مستعد لأن يستمع لوجهة نظرها وأخذها بالحسبان.

٣. الملف الإيراني: الرغبة الإسرائيلية في دفع هذا الملف قدماً إلى الأمام، بحيث يكون التقدم في مسار التفاوض عاملا مساعدا لدفع فكرة الهجوم على طهران. ثمة ارتباط

أثرت تعليق المفاوضات في فترة حكومة نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٢) سلبا على مكانة إسرائيل الدولية وزاد من عزلتها.

يبدو أوباما الذي تعثرت محاولاته في السنة الأولى لولايته، طامحاً هذه المرة في استعراض الوساطة الأميركية بطريقة مختلفة.

وثيق بين الملفين، حيث أن ثمة مقايضة خفية في الأمر بين التقدم في كل ملف ويوجد كمـا يبدو افتراض في أن تشـديد الخناق على طهران يمكن لـه أن يغري تل أبيب بالتقدم في ملف المفاوضات، أو العكس حيث تكون موافقة إسرائيل للخوض في عملية تفاوضية تنازلاً يقتضي من واشنطن أن تراعي مخاوف إسرائيل من القنبلة الإيرانية.

٤. التوترات والاضطرابات في الشـرق الأوسـط والتي باتـت تحمل مفاجآت يصعب التهكن بها. وأبرزها الأوضاع في سـورية ومصر، وكذلـك يوجد تخوف من انفجار فلسطيني في الضفة الغربية إذا لم يتم تحريك المفاوضات.

٥. التوجـه الفلسـطيني للمنظمـات الدولية من أجل اكتسـاب العضويـة في مزيد من المؤسسـات الدولية، وهو ما يمكن أن يسهم في تجسيد الدولة الفلسطينية من طرف واحد. ويشـكل التوجه إلى المحكمة الجنائية وملاحقة جنرالات الجيش وقادة الحكومة أكثر الأمور التي تقلق إسرائيل وهو الأمر الذي لوح به الفلسطينيون مراراً.

٦. باتت المواقف الأوروبية تزعج إسرائيل، خاصة مع إصرار مؤسسات الإتحاد الأوروبي على المضي قدماً في عدم شـمل المستوطنات ومؤسساتها الأكاديمية والصناعية في أي من مشـاريع التعاون المشـترك. لا يدور الحديث عن حملات مقاطعة فقط، بل إن ثمة توجها لفرض موقف سياسـي على إسرائيل. من هنا، ولما كانت الطبيعة لا تحب الفراغ، فإن عدم المضي في العملية التفاوضية سيعني تشجيع الاتحاد الأوروبي على التقدم بالمزيد من تلك المواقف.

٧. الحديث الأوروبي المدعوم من الكثير من القوى الدولية عن ضرورة فرض حل للصراع على الطرفـين، وذلك انطلاقاً من رؤية المجتمع الدولـي وتوجهاته. وربما، كما اقترح القناصل الأوروبيون في تقرير لهم، وكما طالب الكثير من الساسة الأوروبيين، التعامل مع السـلطة الفلسـطينية كدولة أمر واقع، ومنحها الامتيازات التي تترتب على ذلك. بكلمة أخرى، خشـية إسرائيل من أن يقوم المجتمع الدولي بقيادة أوروبا بفرض حل من طرف واحد على إسرائيل.

بالمقابل للعوامل الخارجية، كان هناك عامل داخلي بصيغة فوز حزب «يوجد مستقبل» بـ ١٩ مقعدا في الانتخابات البرلمانية الأخيـرة (كانون الثاني ٢٠١٣)، وحزب «الحركة» برئاسـة تسـيبي ليفني بـ ٦ مقاعد ومشـاركتهما في الائتلاف الحكومي تحت شـعار العودة إلى المفاوضات، تشـكل عامل ضغط داخليا على نتنياهو لقبول العودة إلى مسار المفاوضـات دون الالتزام بإحراز تقدم فيها، بغية إرضاء شـركائه في الحكومة والحفاظ على الائتلاف الحكومي.

فهمت إسرائيل أن الرئيس الأميركي لن يقبل أن تكون إسرائيل المعطلة لتقدم المفاوضات هذه المرة، وأنه جاهز لطي خلافات الماضي والبحث عن آفاق جديدة.

يوجد كما يبدو افتراض في أن تشديد الخناق على طهران يمكن له أن يغري تل أبيب بالتقدم في ملف المفاوضات، أو العكس حيث تكون موافقة إسرائيل للخوض في عملية تفاوضية تنازلاً يقتضي من واشنطن أن تراعي مخاوف إسرائيل من القنبلة الإيرانية.

يوجد تخوف من انفجار فلسطيني في الضفة الغربية إذا لم يتم تحريك المفاوضات.

إستراتيجية نتنياهو التفاوضية

انطلقت إستراتيجية نتنياهو في التعامل مع ملف المفاوضات من الحاجة لتقليل الخسائر السياسية جراء أي عواصف قد تفد من واشنطن وأوروبا ومن داخل حكومته، ومحاولة جعل الطرف الآخر هو الخاسر. تعني ترجمة ذلك على أرض الواقع مشاركة إسرائيل في المفاوضات دون أن تفاوض بشكل حقيقي، وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المواقف، وأهمها:

التوجه إلى المحكمة الجنائية وملاحقة جنرالات الجيش وقادة الحكومة أكثر الأمور التي تقلق إسرائيل.

١. ضرورة عدم الظهور كمعطل لعملية التفاوض. انطلاقاً من ذلك فإن نتنياهو يقوم بتقديم مواقف إيجابية تكفي للعودة إلى المفاوضات، ومن ثم يلحقها بمجموعة استدراكات كبيرة تعكس فعليا جوهر موقفه التفاوضي.

٢. التسريع في فرض حقائق على الأرض تعزز مواقف إسرائيل التفاوضية دون المساس بشكل قاس بعملية المفاوضات. لقد شهد العام ٢٠١٣، كما سيوضح الجزء المتعلق بالاستيطان في هذا الفصل الكثير من النشاطات التي تعزز هذا التوجه، خاصة تعزيز الاستيطان وتوسيعه في مناطق «ج». بالقدر ذاته، لم تؤد هذه النشاطات إلى تعليق المفاوضات، حيث اعتمدت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة على المواءمة بين التفاوض وعدم التفاوض. وفي هذا السياق يشير تقرير صادر عن منظمة بتسيلم بعنوان «تفعل ما تشاء» إلى أن «إسرائيل تعمل بشكل مستمر ومثابر من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة (ج) وتضييق الخناق على الوجود الفلسطيني فيها، واستغلال مواردها، إلى جانب خلق واقع دائم مفاده ازدهار المستوطنات وتقليل الوجود الفلسطيني وإضعافه». ويستنتج تقرير بتسيلم أن إسرائيل تقوم بعملية ضم فعلية وتخلق ظروفاً تسهل عليها تكريس هذا الضم على المدى البعيد والتأثير على الوضعية الدائمة لهذه المنطقة.[١]

باتت المواقف الأوروبية تزعج إسرائيل، خاصة مع إصرار مؤسسات الإتحاد الأوروبي على المضي قدماً في عدم شمل المستوطنات ومؤسساتها الأكاديمية والصناعية في أي من مشاريع التعاون المشترك.

٣. يد تعطي ويد تأخذ: أدركت إسرائيل أن الانخراط في المفاوضات يعني أن عليها تقديم شيء، وأن المبادرات «الحياتية-المعيشية» لم تعد تنفع (مثل رفع حواجز وإدخال مواد بناء أو السماح بمشاريع اقتصادية)، بل هناك حاجة لمبادرات ذات طابع سياسي. لقد انعكس هذا الفهم بشكل جلي في المفاوضات التي سبقت انطلاق عملية التفاوض الثلاثي خلال جولات جون كيري التحضيرية للمفاوضات، إذ اختارت إسرائيل أن تطلق سراح ١٠٤ من قدامى الأسرى حتى تبدو كأنها قدمت شيئاً للفلسطينيين. كثفت في المقابل من عمليات المصادرة والبناء في المستوطنات خلال إطلاق سراح كل دفعة من دفعات الأسرى.

انطلقت إستراتيجية نتنياهو في التعامل مع ملف المفاوضات من الحاجة لتقليل الخسائر السياسية ومحاولة جعل الطرف الآخر هو الخاسر.

٤. تحويل المطالب الجوهرية الإسرائيلية الخلافية إلى حالة-مطلب اعتيادي لا يخلف

ردود فعــل عالمية وفلســطينية حادة، بالتوازي مع مواقف علنية تســعى لكســب الرأي العام المحلي والدولي. مثلاً، لم يحظ المطلب الإســرائيلي بضرورة اعتراف الفلســطينيين بيهودية الدولة بالاهتمام الذي حظي بــه حين طرح أول مرة، كونه تحــول إلى جزء من النقاش الــذي يديره الوزير كيري ويتبناه بطريقة أو بأخرى، الأمر ذاته ينســحب على المطالبة بالاحتفاظ بتواجد عســكري في منطقة الأغوار الذي صار جزءاً من الطروحات الأميركية لمستقبل الحل. يعتمد مبدأ المبادأة على «هجوم المواقف»، ما يجعل هذه المواقف «ورقة بيضاء» للنقاش.

اعتمدت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة على المواءمة بين التفاوض وعدم التفاوض.

كيري والمفاوضات حول المفاوضات

لم ينشغل الســيناتور ووزير الخارجية الأميركي الجديد جون كيري بشيء منذ تكليفه بالوزارة في ولاية أوباما الثانية بقدر انشــغاله بملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ووفق ما يرد من واشــنطن فإن أوباما قد بدأ ولايته الجديدة متحمســاً بشــكل كبير إلى التدخل بشدة في ملف الشرق الأوسط. ويتطلع أوباما وفق ما نشرته المصادر الأميركية في آذار من العام ٢٠١٣ إلى إقامة دولة فلســطينية إلى جانب دولة إســرائيل في العام ٢٠١٤، وأنــه ســيبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق ذلك،[٢] في ظل بحثه عن تســويات شاملة ومعقولة وهادئة لأزمات الشرق الأوسط التي تفجرت في ولايته الأولى. لذلك يسعى أوباما، كما يشــير بعض المحللين، إلى منع الطرفين الفلســطيني والإسرائيلي من تفجير المنطقــة وهــو ما يدعوه إلى العمل جاهداً من أجل الحفاظ على العملية الســلمية وإرغام الطرفين على ذلك، الأمر الذي كان من أبرز أهداف زيارته للمنطقة عام ٢٠١٣.[٣]

أوضــح أوباما خلال زيارته للمنطقة إســتراتيجيته لتحريك عملية التفاوض، وأعلن عن بدايــة جولات لوزير خارجيته لتحقيق العودة إلى التفــاوض، إذ طالب الجانبين بالخروج من بعض الصياغات التي كانت حجر عثرة أمام التقدم في المفاوضات والتفكير بالأفكار الجديدة. وتجنب أوباما في معرض خطابيه لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين أن يغرق في بحر التفاصيل، إذ اكتفى بأن شــدد ببلاغة معهودة عنه على فكرة السلام القائم على الدولتين، ســيما حين خاطب الفلســطينيين بكلمات طربت لها آذانهم. قال أوباما: «ليس عــدلاً أن لا تتمكن طفلة فلســطينية من أن تترعرع في دولــة خاصة بها، وليس عدلاً أن تعيــش بوجود جيش أجنبي يتحكم بتحركات والديها. وكما قام الإســرائيليون ببناء دولة في وطنهم فإن الفلســطينيين لديهم الحق في أن يكونوا شعباً حراً في أرضهم».[٤] بيد أن أوباما لم يغضب الإســرائيليين كثيراً، إذ إنه أكد على يهودية دولة إســرائيل معيداً إنتاج

تعمل إسرائيل بشكل مستمر ومثابر من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة (ج).

الخطاب الإسرائيلي ذاته حول ذلك.

استبق نتنياهو زيارة أوباما الأولى للمنطقة بعد إعادة انتخابه بالقول إن هناك ضرورة لوجود مسار سلام واقعي يرتكز على التقدم خطوة خطوة لينتج عنها سلام دائم وقابل للدفاع عنه. ورمى نتنياهو بمبدأ الخطوة خطوة، المحسوبة، إلى «اختبار» مقدرة الفلسطينيين على الانخراط بسلام يأخذ بالحسبان هواجس إسرائيل الأمنية، وعليه فكلما أثبت الفلسطينيون أنهم يلتزمون بهذا الأمن تقدمت إسرائيل بخطوة أخرى إلى الأمام. «ذلك السلام يجب أن يستند إلى الواقع. ويجب أن يستند إلى الأمن. لقد انسحبت إسرائيل من لبنان وانسحبنا من غزة. تخلينا عن الأراضي وحصلنا على الإرهاب. لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك مرة ثالثة (..) علينا أن نعمل لإيجاد مسار واقعي يدفع الأمور إلى الأمام». [٥]

ورد كيري على المواقف الإسرائيلية القائلة بأن الانسحاب من غزة ولبنان جلب المزيد من الصواريخ بالقول إن هذه الانسحابات كانت من طرف واحد، ولم تكن منسقة ضمن عملية سلام متفق عليها، ولم تكن، وفقا لكيري «جزءاً من معاهدة سلام جاءت عن طريق التفاوض تشمل ضمانات قوية لأمن إسرائيل. ولم تكن بالتأكيد جزءاً من اتفاق سلام ينص على أن تكون دولة أو كيان منزوع السلاح». [٦]

من أهم «ثمار» جهود كيري في هذا السياق، قيام وزير خارجية قطر بإعادة طرح المبادرة العربية بطبعة معدلة تشير إلى مبدأ تبادل الأراضي، لتتساوق المبادرة مع أفكار كيري الجنينية.

ولم يمر شهر تقريباً منذ شباط ٢٠١٣ حتى نهاية العام دون أن يكون كيري في المنطقة عاقداً اجتماعات مطولة مع الأطراف المختلفة لردم الفجوة بين مواقف الطرفين، وهي فجوة وصفها كيري بأنها «كبيرة جداً جداً»، حيث كانت عملية التفاوض بينهما «ميتة لمدة أربع أو خمس سنوات». [٧] كانت مهمة كيري مزدوجة. تتمثل في شكلها الأول في إقناع الأطراف بالعودة للتفاوض، وتتمثل في وجهها الآخر بالاتفاق حول ما سيتم التفاوض عليه.

تركزت جهود كيري في بداية جولاته المكوكية حول سبل إطلاق العملية التفاوضية حيث حمل تعثر المفاوضات لقرابة ثلاث سنوات معه الكثير من المواقف والتصريحات والتصلبات والتشنجات، التي كان على كيري أن يعمل على تفكيكها.

يؤمن كيري بأن الدعم الإقليمي لجهوده مهماً، وأن السلام لا يتحقق فقط عبر التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين بل إن ثمة حاجة لدعم هذا التفاوض بمواقف عربية مؤيدة لإنجاح المفاوضات. والتقى كيري بلجنة المتابعة العربية لعملية السلام من أجل إقناعها بالضغط على الرئيس الفلسطيني للتجاوب مع مقترحاته. وكان من أهم ثمار جهود كيري في هذا السياق قيام وزير خارجية قطر بإعادة طرح المبادرة العربية بطبعة معدلة تشير إلى مبدأ تبادل الأراضي، لتتساوق المبادرة مع أفكار كيري الجنينية التي كان يحاول

أن يدفع بواسطتها عودة المفاوضات. وما أن أعلن ذلك حتى حاول كيري أن يتخذ منها منطلقاً لاقناع الإسرائيليين برغبة العرب الجدية في السلام. وقال كيري للإسرائيليين إن هناك فوائد كبيرة يمكن لها أن تجنيها من المبادرة العربية « أولاً إذا توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق حول الوضع النهائي بينهما، فإن الدول العربية والإسلامية ستعتبر أن النزاع قد انتهى، ثانياً ستطبع العلاقات مع إسرائيل وثالثاً، ستدخل في اتفاقيات سلام مع إسرائيل، ورابعاً ستوفر الأمن لجميع دول المنطقة.. ويقولون إنهم على استعداد لقبول حدود ١٩٦٧ مع تعديلات تعكس تبادلا متفقاً عليه للأراضي يعترف ببعض التغييرات التي حدثت».[٨]

ودعت مصادر في مكتب نتنياهو رئيس الوزراء إلى استثمار التأثير العربي على حماس والسلطة للوصول لاتفاق سلام مع الفلسطينيين. ونقلت إذاعة الجيش عن مؤيدي الفكرة قولهم «إنها فرصة تاريخية لإسرائيل، وأن عليها استغلال التأثير القطري الكبير على حركة حماس والسلطة الفلسطينية حالياً واستثماره لصالح إنهاء ملف الصراع مع الفلسطينيين».[٩]

لم يغضب أوباما الإسرائيليين كثيراً، إذ إنه أكد على يهودية دولة إسرائيل معيداً إنتاج الخطاب الإسرائيلي ذاته حول ذلك.

قاد كيري محادثات منفصلة بين الطرفين من أجل الوصول لصيغ تسمح بإطلاق عملية التفاوض الثنائية. وركزت المباحثات المنفصلة لكيري على قضايا مثل حل الدولتين على أساس دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وموضوع الاستيطان، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ما قبل اتفاق أوسلو العام ١٩٩٤، ومواضيع الحلّ النهائي. وشهدت هذه المباحثات الكثير من الصعود والهبوط خاصة مع عدم التزام نتنياهو بأي من مطالب الفلسطينيين ولا مقترحات كيري الوسطية. بل إن نتنياهو قدم إجابات مخففة للمطالب التي تقدم بها كيري. مثلاً أبلغ نتنياهو كيري في البداية الاستعداد للإفراج عن أسرى، في عملية تدريجية لا تشمل الأسرى من القدس الشرقية وأسرى من داخل الخط الأخضر. بخصوص الاستيطان رفض نتنياهو التعهد بصيغة معينة للاستيطان، ولكنه وعد بأن لا يعرقل المفاوضات بنشاطات استيطانية، وأن المفاوضات تشمل كل قضايا الحل النهائي. ورفض نتنياهو المطلب الفلسطيني بأن يكون التفاوض على أساس حدود ١٩٦٧، بل قال إنه يوافق أن تكون المفاوضات حول حدود ١٩٦٧.

وبدأت قناعات كيري الجديدة تنكشف مبكراً، حيث بات واضحاً أن فكرة الدولة اليهودية تسللت إلى خطابه عن السلام في المنطقة. إذ قال كيري في تموز ٢٠١٣ إن «هدفنا الفوري هو، بطبيعة الحال، استئناف مفاوضات الوضع الدائم. ليس للتفاوض من أجل التفاوض. ما نريد، والأهم من ذلك، ما يريده الناس الذين يعيشون هنا، كل الناس الذين يعيشون هنا، هو حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو ما يعني الحل

الذي ســوف يؤدي إلى دولتين لشــعبين، إنه الحل الذي من شأنه أن يعزز أمن إسرائيل ويعزز مستقبلها كدولة يهودية، والذي يتيح للشعب الفلسطيني الفرصة لتحقيق طموحاته المشــروعة في دولة خاصة به». حيث ربط بين تحقيق الفلسطينيين لطموحهم بدولة خاصة بهم بتعزيز مكانة إســرائيل كدولة يهودية.[١٠] وكما يقــول أمنون لورد فإن الصور وحدها التــي تخرج من الاجتماعات يمكن لها أن تكشــف لنا عن مضمــون الخطاب الأميركي والإسرائيلي القريب لدرجة الحميمية بين نتنياهو وكيري.[١١]

كان هــدف جهود كيري هــو التقدم في عمليــة المفاوضات وليس التســوية، و أن لا تتدهور الأمور أكثر مما ينبغي، وأن تتم الســيطرة بأكبر قدر على علاقات الفلســطينيين والإسرائيليين. بجانب رغبة إدارة أوباما الثانية في عدم ترك فرا غ، وعليه وكما يري أمنون لرود فإن جهود كيري تشكل ضمانة لإسرائيل وحماية لها، وضمانة لوقف المزيد من نزع الشرعية عنها.[١٢]

لم يفوت كيري فرصة ليحذر الطرفين من عواقب فشــل مهمته. حذر الإســرائيليين بأن فشل القيادة الفلسطينية المعتدلة «قد يؤدي إلى صعود الشيء الذي نريد أن نتجنبه: نفس التطرف في الضفة الغربية الذي شــهدناه في غزة أو من جنوب لبنان».[١٣] حتى أن كيري اســتخدم «عصا» الانتفاضة الثالثة في نقاشاته مع الإســرائيليين، حيث قال إن التخلي عــن أمل تحقيق الســلام يعني العيش الدائم مع الصرا ع «مــع إمكانية العصيان المدني على نطاق واســع، مع احتمال نمــو حركة الحقوق المدنية في الضفــة الغربية، وإمكانية انتفاضة أخرى تلوح في الأفق».[١٤] وقال كيرى لإســرائيل إن الفلســطينيين إذا لم يجدوا فرصة لاســتئناف المفاوضات ســيتوجهون للأمم المتحدة وسيحصلون على أصوات أكثر مما حصلوا عليه المرة الماضية، وقد تجد إســرائيل صعوبة في تأمين الأصوات التســعة التــي رفضت المــرة الماضية التصويت لصالح الفلســطينيين.[١٥] وتعرض كيري لانتقادات بشــأن تصريحاته حيث اعتبرت مشجعة للفلســطينيين لقول لا لأي عرض سلام يتوصل إليه، وبالتالي فإن اللوم جاهز على إسرائيل التي ستتعرض لعزلة دولية كما يحذر كيري.[١٦]

تشكل جهود كيري ضمانة لإسرائيل وحماية لها، وضمانة لوقف المزيد من نزع الشرعية عنها.

العودة لطاولة المفاوضات

أعلن كيري في نهاية جولته السادســة من المحادثــات المنفصلة بين الطرفين، يوم ١٩ تموز، في عمان، عن توصله لاتفاق بين الطرفين لإطلاق المفاوضات المباشرة، وهو ما زال بحاجة لوضع اللمسات الأخيرة عليه .[١٧]

ورحب الرئيس أوباما باســتئناف هذه المفاوضــات معتبرا أنها لحظة «واعدة»، إلا أنه حذر في الوقت نفســه من «خيارات صعبة» تنتظر الطرفــين. وقال الرئيس الأميركي إن

«الولايـــات المتحدة مســـتعدة لدعم (الطرفين) طيلة فترة المفاوضـــات بهدف التوصل إلى دولتين تعيشـــان جنبا إلى جنب بســـلام وأمن».[١٨] كيري بدوره قال إن «الســـلام ممكن» في الشـــرق الأوسط إذا ما توجه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المفاوضات بنية صادقة. وإذا استمر الزعماء في كلا الجانبين في إظهار قيادة قوية، واستعداد لقبول تلك الخيارات الصعبة، واستعداد للتوافق بشكل معقول، فعندئذ يكون السلام ممكناً.

نجح كيري في جسر الفجوات في الشروط التي طرحها الطرفان لبدء المفاوضات، من خلال خلق توازن حساس في أربعة مجالات خلافية:[١٩]

(١) مســـألة مرجعية المفاوضات، وهي خطوط ١٩٦٧ مع تبـــادل متفق عليه للأراضي – فرغم عـــدم موافقة الطرف الإســـرائيلي على ،قد تعهدت الولايـــات المتحدة للطرف الفلسطيني بأنها تتبنى هذا المبدأ.

(٢) مســـألة الاعتراف الفلســـطيني بإســـرائيل كدولـــة يهودية– فيما لـــم يوافق الطرف الفلســـطيني على ذلك تعهدت الولايات المتحدة لإســـرائيل بأنهـــا تتبنى هذا المبدأ، وطالبت الجانب الفلسطيني بتبنيه.

(٣) مســـألة تجميد المستوطنات – لم توافق إسرائيل على تجميد الإستيطان، لكن كيري سيعمل على السماح فقط بالبناء في الكتل الاستيطانية، وكذا سيعمل على السماح ببناء العطاءات التي سبق أن نشرت.

(٤) مســـألة تحرير السجناء – إطلاق سراح السجناء قبل أوسلو بشكل تدريجي أثناء المفاوضات.

تـدرك إسرائيل بـأن إدارة أوباما الـجـديـدة بحاجة لإنـجـاز مـا في محور المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، لكي تتقدم في محاور أخرى أيضا، وربما لكي تمنح إسرائيل هامش عمل أوسع في الملف الايراني.

بالتأكيد، فإن الصيغة التي توصل لها كيري لم تحمل حلولاً «خلاّقة» للأزمات المستعصية بقدر ما كانت اللحظة مواتية وناضجة كي يجد الطرفان وبحســـابات الربح والخسارة أن عليهما أن يقبلا بصيغة العودة إلى طاولة المفاوضات.

وفق عاموس يدلين فإن أحداً لم يشـــأ أن يخسر في لعبة إلقاء اللوم وتحميله مسؤولية عـــدم العودة إلى المفاوضات، لذا توجب على إســـرائيل القبول حتى لا توضع في الزاوية وتبدو المعطلة للعملية. [٢٠] أيضاً فإن الوضع الإقليمي المضطرب في الشـــرق الأوســـط لا يســـاعد نتنياهو كثيراً، خاصة عدم اتضاح معالم التحـــولات العربية، وعليه فإن نتنياهو ينتظر مرور العاصفة.[٢١]

كما أن ثمة فوائد يمكن لإســـرائيل أن تجنيها من وراء استئناف المفاوضات. منها:[٢٢] (١) مجابهة المقاطعة الأوروبية بصورة فعالة، (٢) الحد من فعالية دعاوى نزع الشـــرعية عن إســـرائيل حيث يتم اســـتغلال جمود المفاوضات في ذلك، (٣) منع نشـــوء دولة ثنائية القوميـــة، (٤) حتى للذيـــن لا يرغبون حل الدولتين، فإن المفاوضـــات تعني تجميد التقدم

نحو الحل وتأخيره ربما، (٥) وقف محاولات فرض دولة فلسطينية من طرف واحد على إسرائيل واستجلاب التأييد الدولي لها. نتنياهو معني أن يبدو في نظر شركائه من غير اليمين المتشدد في الائتلاف، أمثال ليفني ويئير لبيد بأنه مستعد للعودة إلى طاولة المفاوضات من جهة، وأنه يهتم أن لا يوتر العلاقات من الولايات المتحدة، إذا أمكن.

فقد رأت وزيرة العدل تسيبي ليفني، والمسؤولة عن ملف المفاوضات، بأن المفاوضات توفر فرصة لكي تعيد إسرائيل بناء تحالفاتها في المنطقة. [٢٣] وحذرت ليفني من أن «الجمود قد يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية بشروط مختلفة عن ما قد تنتجه المفاوضات، حين أن إقامة دولة فلسطينية بواسطة التفاوض سوف تحافظ على مصالح إسرائيل. كذلك لم يغب العامل الإيراني في تحديد الخيارات الإسرائيلية بشأن العودة للمفاوضات، فالربط بين التحرك الأميركي والملف الإيراني دفع نتنياهو للموافقة على المقترحات الأميركية لإطلاق المفاوضات.[٢٤] فإذا أرادت إسرائيل أن تسير جنباً إلى جنب مع واشنطن فإن عليها أن تعطي بيد ما ستأخذه بيد أخرى. تدرك إسرائيل تماما بأن إدارة أوباما الجديدة بحاجة لإنجاز ما في محور المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، لكي تتقدم في محاور أخرى أيضا، وربما لكي تمنح إسرائيل هامش عمل أوسع في الملف الايراني. فقد ربط نتنياهو في حديثه أمام مركز سابان في نهاية العام ٢٠١٣ بين إيران وعملية السلام بالقول: إن المفاوضات مع الفلسطينيين لن تحقق شيئا إذا أصبحت إيران نووية. وعليه فإن أحجية «من يسبق، إحلال السلام أم إنهاء الملف النووي الإيراني»، باتت محسومة في عقل نتنياهو، حيث لا يمكن للسلام أن يتعايش مع طهران النووية. ينتج عن هذا أن التقدم في المفاوضات يعني تقدماً في معالجة الملف الإيراني. بيد أن فشل المفاوضات سيعني أن تل أبيب قامت بما هو مطلوب منها وأن على واشنطن أن تقوم بواجباتها أيضاً تجاه الملف الإيراني.[٢٥] وبكلمات الصحافي ألون بن دافيد، فإن السلام مع الفلسطينيين هو الطريق إلى قصف إيران عام ٢٠١٤ [٢٦] ، إن دوافع إسرائيل للعودة لطاولة المفاوضات عديدة ومركبة، ومجرد العودة لا يعني التقدق نحو الحل. لكن ماذا كانت دوافع الطرف الفلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات؟.

حدد صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات، تسعة أسباب لقبول القيادة الفلسطينية استئناف المفاوضات: (١) حصول الفلسطينيين على مرجعية خطية تقول إن هدف عملية السلام يتمثل بتحقيق الدولتين على حدود ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي؛ (٢) جدول الأعمال المشترك يشمل كافة قضايا الحل النهائي بلا استثناء (القدس والحدود والمستوطنات واللاجئون والمياه والأمن والأسرى)؛ (٣) رفض الحلول المرحلية والانتقالية؛ (٤) تحديد مدة ٦–٩ أشهر كسقف أعلى لانتهاء المفاوضات؛ (٥) الإفراج على قدامى

الأسرى على أربع دفعات؛ (٦) اعتبار الإدارة الأميركية أن الاستيطان غير شرعي وأنها ستعمل على الحدّ منه (٧) صدور مواقف أوروبية جديدة بشأن المستوطنات؛ (٨) الدعم العربي لاستئناف المفاوضات؛ (٩) دعم روسيا والصين واليابان ودول العالم والأمم المتحدة لعملية التفاوض.[٢٧]

إطلاق سراح الأسرى

شكل إطلاق سراح الأسرى الثمن السياسي الأبرز الذي قبضه الفلسطينيون قبل العودة للمفاوضات، خاصة في ظل فشل وزير الخارجية الأميركية كيري بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان كما طلب الفلسطينيون في البداية. تضمنت صفقة إطلاق المفاوضات ترتيبات لإطلاق سراح ما يعرف بقدامي الأسرى ممن سجنوا قبل توقيع اتفاق أوسلو. تحدثت إسرائيل في البداية عن ٨٢ اسيراً إلا أن الفلسطينيين طالبوا بـ١٠٤ أسير. بالطبع لم تكن عملية إطلاق سراح الأسرى لتمر بهدوء لو لم يكن هناك بالتوازي حديث وإعلانات عن توسيع كبير للاستيطان. مثلاً أصرت إسرائيل على عدم إطلاق سراح الأسرى دفعة واحدة، بل على دفعات ترافق التقدم في المفاوضات. وحاول نتنياهو فرض بعض شروطه على عملية إطلاق سراح الأسرى، مثل الطلب أن يتم أبعاد بعض منهم إلى غزة أو إلى الخارج. كما حاولت إسرائيل رفض إطلاق سراح أسرى من مدينة القدس ومن الداخل، وهو ما لم يتحقق لها أمام الإصرار الفلسطيني.

شكل إطلاق سراح الأسرى الثمن السياسي الأبرز الذي قبضه الفلسطينيون قبل العودة للمفاوضات، خاصة في ظل فشل وزير الخارجية الأميركية كيري بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان.

وبفضل ما وصفت بتفاهمات عقدها نتنياهو مع حزب البيت اليهودي، مرّ قرار التصويت على الإفراج عن السجناء بهدوء خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية. أفادت مصادر إعلامية أن تفاهم نتنياهو وأوري أرئيل من البيت اليهودي قضى بعدم اعتراض الحزب على قرار الإفراج عن قدامى الأسرى، مقابل تعهد نتنياهو بمواصلة البناء في المستوطنات. ودار الحديث عن سماح الحكومة ببناء ١٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، والسماح بطرح عطاءات لبناء بين ٣٥٠٠ إلى ٤٥٠٠ وحدة استيطانية إضافية .[٢٨] وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إطلاق سراح الأسرى بغالبية ١٣ وزيراً مقابل سبعة وزراء، فيما امتنع وزيران عن التصويت.

وقررت إسرائيل الإفراج عن السجناء على أربع مراحل، تبدأ الأولى منتصف آب، تليها دفعة ثانية بعد أربعة أشهر من بدء المفاوضات.فيما يتم تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة بعد مرور ستة أشهر وثمانية أشهر على عملية التفاوض.

المقترحات

صرح جون كيري للصحافيين بعد انتهاء لقاء بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في ٣٠ تمـوز، أن الطرفين قد اتفقا «على أن جميع قضايا الوضع النهائي، وجميع القضايا الجوهرية، وجميع القضايا الأخرى كلها على طاولة التفاوض. وهي مطروحة على الطاولة مع هدف بسـيط واحد: من أجل وضع حد للصراع، وإنهاء المطالب. سـوف يكون هدفنا تحقيق اتفاق الوضع النهائي خلال الأشهر التسعة المقبلة».[٢٩] وبعد أول لقاء مباشر ضمن جولات المفاوضات مع الوفد الفلسطيني قالت مسؤولة ملف المفاوضات في الحكومة الوزير تسيفي ليفني إن ثمة «بارقة أمل» ظهرت و«إن مهمتنا هي العمل معاً حتى نستطيع تحويل بارقة الأمل هذه إلى شيء حقيقي ودائم».[٣٠]

إلا أن الخـلاف بـين الطرفين بـدأ مبكراً، خاصـة الخلاف على تحديد جـدول أعمال المفاوضات. وظلت جولات المفاوضات الأولى تركز على ماذا سـنتفاوض، وأي القضايا أكثر إلحاحاً من الأخرى؟. وجاءت إسـرائيل محملة بمطالب ثقيلة اعتبرها الفلسـطينيون حسماً لنتائج المفاوضات مبكراً. وقد سـيطر الهاجس الأمني على الطروحات الإسـرائيلية، حيث أصرت إسـرائيل على الحديث عن الأمن كمدخل للتسوية، فيما رأى الفلسطينيون أن قضية الحدود وتسـويتها هي الأهم. وأمام الإصرار الإسـرائيلي على تمريـر النقاش حول الأمن أوضح الفلسطينيون أن مفهومهم للأمن يتركز على أمن الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧.

إن فكرة الدولة الفلسطينية هي ما يشير إليه الاتفاق بالمعنى السياسي، فيما تظل الإجراءات الميدانية هي ما يحدد منسوب السيادة التي ستتمتع به هذه الدولة. يبسط الاتفاق الخلافات القائمة ويجعلها مجرد إشكال يمكن معالجته إجرائياً وتدريجياً.

ووفق تصريحات لأمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه فإن إسرائيل «تطـرح الأمـن أولاً، وتريد أن يتم ترسـيم الحدود بناء على رؤيتهـا الأمنية، وهذه نظرة اسـتعمارية ولو تم ترسـيم حـدود دول العالم بناء على الأمن لعـاش العالم الآن كله في حروب».[٣١] وبكلمة أخرى فإن الإسرائيليين غير مستعدين للحديث في موضوعة الحدود قبل البحث والاتفاق على القضايا الأمنية، فيما يقف الفلسطينيون على الضفة الأخرى يصرون على ترسيم الحدود التي يتم الحديث عنها قبل الخوض بالترتيبات الأمنية حولها.

رشـح بعد عدة جولات أن كيري يعتزم طرح ما عـرف بـ«اتفاق الإطار» على الطرفين حتى يؤسس لاستمرار العملية التفاوضية، وعدم توقفها بعد انتهاء مهلة الشهور التسعة. يحاول اتفاق الإطار أن يجيب عن أسـئلة أساسـية تساهم في كسر الجمود في العملية السلمية. تتمثل هذه في السؤال الكبير عن الشكل النهائي للتسوية بين الطرفين، حيث إن فكرة الدولة الفلسطينية هي ما يشير إليه الاتفاق بالمعنى السياسي، فيما تظل الإجراءات الميدانية هي ما يحدد منسـوب السيادة التي ستتمتع به هذه الدولة. وعليه فالخلاف ليس علـى الفكرة بل على التفاصيل. هكذا يبسـط الاتفاق الخلافـات القائمة ويجعلها مجرد إشـكال يمكن معالجته إجرائياً وتدريجياً، وربما عبر التكنولوجيا. يتعلق السـؤال الثاني

بكيفيـــة إدارة المفاوضات بعد الاتفاق على الإطار، حيث يصار إلى ترتيب عملية تفاوضية تقـــوم بفحص ما نجم عن الاتفاق وتحســـينه تدريجياً. ولا بدّ لتحقيق ذلك من تســـويات مرحلية وتغيرات مؤقتة تجري على الأرض حتى تتم التســـوية النهائية، مثل انســـحابات جزئية وتمركز مؤقت لسنوات عديدة للجيش الإسرائيلي في منطقة الأغوار.

فســـر كيري مفهوم اتفاق الإطار بأنه لا يعالج كل تفصيلة، ولكن يمكن الطرفين الوصول لنقطـــة يدرك فيها الجميع أن التحرك للأمام أفضل من الرجوع للخلف. وعزز الرئيس أوباما من مقاربة وزير خارجيته حين حذر من أنه يجب أن يوافق الفلســـطينيون على رغبة إسرائيل في قيام «فترة انتقالية»، للتأكد من أن الضفة الغربية لا تشكل مشكلة أمنية مشابهة لتلك التي شكلها قطاع غزة بقيادة حماس. موضحاً أن «هذه الفترة الانتقالية تتطلب ضبط النفس من قبل الفلســـطينيين أيضاً. لا يمكنهم الحصول على كل ما يريدون منذ اليوم الأول». والهدف مـــن هذه الترتيبات الأمنية وفـــق كيري هو: « كيف نكون متأكدين مـــن أن الحدود على نهر الأردن ستكون أيضاً صلبة مثل أي حدود أخرى في العالم، وبشكل لا يكون معه أي تساؤل حول أمن المواطنين سواء أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين يعيشون في غرب هذه الحدود».[٣٢]

وقد تسربت بعض الأفكار من خطة كيري، أهمها في جانب القضايا الخلافية، منها:

الحـــــدود: تقوم اتفاقية السلام على أساس حدود عام ٦٧ مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيـــرات التي حدثت على الأرض منذ ذلـــك التاريخ، وبالتالي تخضع التجمعات الاستيطانية الرئيسة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

اللاجئـــــــون: يحق للاجئين العودة لدولة فلسطين أو البقاء في الدول التي يعيشون فيها اليوم، مع التأكيد بأن العدد سيكون محدودا، ووفقا لظروفهم الإنسانية وبموافقة إسرائيل، دون تحميل إسرائيل مسؤولية تهجير الفلسطينيين.

تعريف الدولة: في اتفاقية السلام يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية كوطن قومي للشعب الفلسطيني، كذلك يتم الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وبالتالي إقرار الفلسطينيين بمطلب إسرائيل بالاعتراف بيهودية الدولة.

الأمـــــــــن: يبقى الحق لإسرائيل في الدفاع عن نفسها.

المستوطنـات: لن يكون إخلاء مكثف للمستوطنين.

القـــــــدس: عاصمة الدولة الفلسطينية ستكون في القدس، بمعنى أنها ربما تكون في ضاحية ضمن قضاء القدس مثل شعفاط أو أبو ديس..

المـعابـــــــر: يستمر وجود إسرائيلي على المعابر مع الأردن.

غور الاردن: تســـتمر سيطرة الجيش الإسرائيلي على خط نهر الأردن، والذي يحدد الفترة الزمنية لبقاء الجيش الإسرائيلي هو أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

الحوافز الاقتصادية

بدأ كيري مهمته بالحديث عن الحوافز الاقتصادية، مشدداً على أن الرخاء الاقتصادي محفز للسلام، ومنطلقاً من أن الوضع الاقتصادي المستقر والمتقدم يشجع الرئيس أبو مازن على اتخاذ خطوات جريئة. تحدث كيري عن جمع أربعة مليارات دولارا لتشجع الاستثمار في الضفة الغربية، ولأول مرّة جلب القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية الهادفة لتحقيق السلام. تشمل خطة كيري الاقتصادية إقامة مشاريع ومصانع كبري، أهمها مصنع للبوتاس في منطقة البحر الميت، وهو ما سيقتضي انسحاب إسرائيل من تلك المنطقة التي لا يوجد فيها إلا بعض المستوطنات والبلدات الصغيرة وتسليمها للسلطة. وبذلك يقود الاقتصاد إلى السياسة حيث سيكون هذا الانسحاب بداية انسحابات أخرى تدريجية لإسرائيل من المنطقة. تتحدث الخطة إلى جانب ذلك عن إنشاء وحدات سكنية كبيرة، ومشروع على البحر الميت، وتأمين عدد جديد من الوظائف يكفي لخفض معدل البطالة بنسبة الثلثين ليتراجع من ٢١٪ إلى ٨٪، وارتفاع متوسط الرواتب بنسبة ٤٠٪. [٣٣]

انطلق كيري من محاولة المزاوجة بين الوجود الإسرائيلي على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية وبين الحاجة لتقليص هذا الوجود.

وتم صوغ المبادرة الاقتصادية بالتعاون مع مكتب مبعوث الرباعية الدولية توني بلير وتركزت على إقامة مشاريع في ثمانية قطاعات، هي: الإنشاءات والإسكان (بما في ذلك التمويل والرهن العقاري الشخصي)، الزراعة، تطوير السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الطاقة، المياه، والصناعات الخفيفة. وتمتد الخطة الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني لمدة ثلاث سنوات، من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦. وتشمل المبادرة قطاع غزة، خاصة قطاعي المياه والطاقة ومشاريع الصرف الصحي وتحلية المياه، بجانب التوسع السكاني والزراعي ونشاطات الصناعات التحويلية الخفيفة. وتعتني المبادرة بالمناطق المصنفة (ج) كذلك.

تحدثت مصادر أميركية أن كيري أبلغ بعض أعضاء الكونغرس عن اعتقاده بأن إسرائيل ستواصل الاحتفاظ بـ ٨٥٪ من الكتل الاستيطانية الكبرى، وأن الإدارة الأميركية حافظت على مصالح إسرائيل في هذه النقطة بالذات.

ونوه كيري إلى أن خطته الاقتصادية ليست بديلاً عن السلام، بل مكملة له ومشجعة عليه. وقال «على الرغم من أنني أؤكد أنه (المسار الاقتصادي) ليس بديلاً عن السلام ، يحق للفلسطينيين أيضاً أن يروا حياتهم اليومية تنمو وأن ينعموا بفوائد النمو الاقتصادي والتنمية».[٣٤] لكن لم يكن كل هذا باب القصيد. فكيري كان يعرف أن المطلوب هو حوافز سياسية للفلسطينيين. وكلمة السر التي استخدمها كيري مع تل أبيب هي «حسن النوايا» بحيث لا تبدو المطالب فلسطينية شروطا ذات صبغة سياسية، بل هي مقدمة من إسرائيل كحسن نية. كما أن لعبة «حسن النوايا» تلك تنسحب على ما سيقدمه الفلسطينيون من تعهدات لإسرائيل. مقايضة حسن النوايا تلك هي ما سينجح كيري في استخدامه لجلب الطرفين إلى طاولة واحدة بعد قطيعة هي الأطول منذ انطلاق قطار مدريد عام ١٩٩١. إلا أن عددا من المراقبين الفلسطينين أوضحوا أن هذه الخطة لن تغير من الأوضاع

كما أقرت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٨ تموز مشروع قانون ينص على تنظيم استفتاء في حال التوصل إلى أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

الاقتصادية للفلسطينيين، ولن تغير حالة الاقتصاد الفلسطيني، بل ستزيد من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي وتبعيته له، ناهيك عن أنها لم تتمخض فعليا سوى عن استصدار ٥ آلاف تصريح عمل جديد للفلسطينيين في الأسواق الإسرائيلية.[٣٥]

الحدود والأمن

رفضت الحكومة الإسرائيلية فكرة استبدال التواجد الميداني بمراقبة الكترونية، ووصف موشيه يعلون خطة كيري الأمنية بأنها «لا تقدم لا السلام ولا الأمن ولا تستحق الورق الذي كتبت عليه».

كون الجنرال جورج ألين فريقا من عشرات الضباط والمتخصصين بالأمن – ضباط كبار في الخدمة ومتقاعدون وعاملين في وزارة الدفاع الأميركية عملوا معه في الماضي وملحقون عسكريون وضباط من قوة التنسيق الأميركية مع الفلسطينيين. كما تم تجنيد خبراء مدنيين في مجالات محددة كخبراء في تأمين الحدود. ويعمل هذا الفريق في ثلاث قواعد: في واشنطن وفي السفارة في تل أبيب وفي القدس. والبعثة المقدسية لها اتصال بالفلسطينيين أيضا، برغم أن ذلك ليس جزءا من تفويض الفريق.

شكلت إسرائيل في مقابل ذلك لجنة أمنية للعمل مع الجنرال ألين تتبع مباشرة لوزير الدفاع موشيه (بوغي) يعلون وبرئاسة رئيس شعبة التخطيط اللواء نمرود شيفر، وإلى جانبه رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، عاموس جلعاد، ويشارك في عضوية الفريق أيضا «الشاباك».

بدأت لجنة أمنية إسرائيلية أميركية مشتركة العمل في شهر أيار، وتتولى اللجنة تفحص حاجات إسرائيل الأمنية في ظل اتفاق السلام المرتقب مع الفلسطينيين. ويقول الخبير في الشؤون العسكرية اليكس فيشمان إن مهمة اللجنة هي الإجابة عن السؤال الرئيس الذي يطرحه نتنياهو مرة بعد أخرى، وهو: لنفرض أننا انسحبنا من الأرض وحصل الفلسطينيون على دولة سيادية – فكيف نمنع تحول الضفة إلى غزة ثانية؟[٣٦]

يطرح غيورا آيلاند أوجه الخلاف حول مفهوم الأمن بين إسرائيل وأميركا، ويقول «إسرائيل ترى أن الأخطار الأمنية الكامنة في الانسحاب من الضفة لا تأتي فقط من الفلسطينيين بل من أعداء آخرين.»

انطلق كيري من محاولة المزاوجة بين الوجود الإسرائيلي على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية وبين الحاجة لتقليص هذا الوجود. وعليه فقد دمجت خطته بين ضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل من جهة والاستقلال السياسي الفلسطيني من جهة أخرى، وبالطبع كانت النتيجة، دولة فلسطينية بلا سيادة. لقد ساوى كيري بين مطالب إسرائيل الأمنية وبين الحقوق الفلسطينية السياسية، واعتقد بأنه يجب التحقق من ضمان أمن إسرائيل بنفس القدر الذي يسعى فيه إلى تجسيد الحقوق الفلسطينية، وبذلك أعاد إنتاج المقولة الإسرائيلية بلغة إنكليزية. [٣٧]

ووفق صحيفة معاريف فإن «إسرائيل تريد وضعَ الجيش الإسرائيلي على الحدود مع الأردن بشكل دائم. أمّا الفلسطينيون فيُعارِضون بقوة لأنّ هذا يمسّ بماهية الدولة التي يريدونها. إسرائيل غير مستعدة لقبول أي بديل، وتعارض أيضًا تمركز قوات دولية

على الأرض».[٣٨] وفي كل مرة يطلب فيها الفلسطينيون من إسرائيل رسم خارطة الدولة الفلسطينية العتيدة، ترفض إسرائيل عرض خارطة قبل انتهاء النقاش في القضيّة المبدئيّة. ووفق معاريف: طلبت السلطة أن تكون قواتها فقط في غور الأردن، كما تدافع كل دولة عن حدودها الخاصّة. رفضت إسرائيل ذلك بحزم، وقالت إنها مستعدة أن تمنح الفلسطينيين دولة منزوعة السلاح.

كانت الكنيست عام ٢٠١٠ قد أقرت بأغلبية ٦٥ عضواً قانوناً يقضي بأن الانسحاب من أي جزء من المناطق التي يطبق عليها القانون الإسرائيلي بحاجة لاستفتاء لإقراره.

الأغوار

شملت مقترحات كيري موافقة على المطالب الإسرائيلية بالاحتفاظ بغور الأردن وعدم خروج الجيش الإسرائيلي منه. وفيما كانت فكرة التواجد الأجنبي في الغور مطروحة في الجهود السابقة لإحياء العملية السلمية، حيث دار الحديث مثلاً في الترتيبات التي وضعها الجنرال جيمس جونز عن انتشار قوات دولية على الحدود الشرقية للضفة الغربية، فإن كيري تراجع عن هذه الترتيبات ورفض فكرة الطرف الثالث استجابة للرفض الإسرائيلي، واقترح ترتيبات تقضي بوجود للجيش الإسرائيلي أو آليات يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بضمان أمن المنطقة.

ووفق ما رشح من تسريبات، فإن خطة كيري تقوم على وجود عسكري إسرائيلي في منطقة غور الأردن، بحيث تحافظ إسرائيل على هذا الوجود من خلال بعض النقاط العسكرية والاستخباراتية وتستخدم التكنولوجيا في تعزيز هذا الحضور. ويدور الحديث عن مراقبة طائرات أميركية بدون طيار لمنطقة الأغوار ووضع آليات مراقبة ومتابعة بالتعاون مع إسرائيل لضمان أمن المنطقة من وجهة نظر إسرائيلية، وعن وجود محطات إنذار مبكر على تلال الضفة الغربية مثلاً.

واجه نتنياهو معارضة شديدة للتقدم في المفاوضات من داخل حزبه، حيث احتل المتشددون مواقع متقدمة في انتخابات الحزب الداخلية، خاصة داني دانون الذي فاز برئاسة مركز الحزب.

فيما أشارت بعض تسريبات الخطة عن وجود لدوريات إسرائيلية على طول الحدود لمدة زمنية تمتد لسنوات، على أن يكون تواجد هذه الدوريات منفرداً في البداية، ومن ثم، وبعد فترة تصبح ثنائية مع الفلسطينيين وبالتنسيق مع الأردنيين. ووفق وسائل إعلام إسرائيلية، اقترحت الإدارة الأميركية إقامة معابر حدودية إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة في منطقة الأغوار في الضفة الغربية، فيما ينفرد الجيش الإسرائيلي بالتواجد على بقية الحدود مع الأردن التي لم يشملها نظام المعابر المشتركة. وفي محاولة لتعويض إسرائيل عن تناقص وجودها في المنطقة تقترح الخطة تقديم استثمارات بمليارات الدولارات لتحسين القدرة الاستخباراتية الدفاعية والهجومية للجيش الإسرائيلي.

تشير خطة كيري أيضاً إلى خلو الدولة الفلسطينية من الأسلحة الثقيلة، إلا أنه يمكنها الاحتفاظ بقوات أمنية قوية لأغراض الأمن الداخلي ومقاومة الإرهاب، ولا تمنح إسرائيل

حرية الحركة داخل أراضي الدولة الفلسطينية لغرض الملاحقة أو إحباط عمليات. كما ورد في مصادر أخرى أن خطوة كيري تتضمن إقامة جدار على طول الحدود مع الأردن يشبه جدار الفصل العنصري، بحيث سيكون الفلسطينيون محصورين بين جدارين.

المستوطنات

يدرك الفلسطينيون من حيث المبدأ أن الوجود الإسرائيلي في منطقة الأغوار يعني إعادة تكييف الاحتلال في إطار اتفاق سلام.

اتسمت جهود كيري بمقاربات غير واضحة في الكثير من الأحيان، حيث أدرك بأن الوضوح والشفافية في قول المواقف من شأنه أن يثير أزمات بين الطرفين، لذا فإنه تجنب الحديث الكامل عن كل القضايا، وركز جهده على بحث ما من شأنه أن يدفع التفاوض إلى الأمام. ورث كيري وضعاً معقداً، والمفاوضات متوقفة لأسباب كثيرة، أبرزها إصرار الفلسطينيين على وقف النشاطات الاستيطانية قبل الخوض في أي مفاوضات، وضرورة إقرار إسرائيل أن التفاوض يتم على أساس حدود الرابع من حزيران. تصر إسرئيل في المقابل على اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل. جوهر هذين الموقفين مختلف. فمن جهة ما تريده إسرائيل ضمانة أن نتيجة المفاوضات ستقود إلى اعتراف فلسطيني بيهودية إسرائيل، فيما يعتبر المطلب الفلسطيني بحثاً عن إنجاز وانتصار مبكر، لذا فإنه عمد إلى صياغات مراوغة مثل قوله إن على الحكومة الإسرائيلية أن «تتجنب» بدء مزيد من المستوطنات كلما أمكن، دون أن ينجح في الطلب منها وقف ذلك كاملاً، إذ إن المطلوب منها هو أن تتجنب. وتحدثت مصادر أميركية أن كيري أبلغ بعض أعضاء الكونغرس عن اعتقاده بأن إسرائيل ستواصل الاحتفاظ بـ ٨٥٪ من الكتل الاستيطانية الكبرى، وأن الإدارة الأميركية حافظت على مصالح إسرائيل في هذه النقطة بالذات.[٣٩] ولتعزيز وجودها و«حقها» في غور الأردن على إسرائيل ان تعزز البناء في المنطقة E-1 لربط الغور بالقدس، ويتركز هذا بتعزيز الممر الاستيطاني الذي يربط معاليه أدوميم بالقدس، وتأمين الطريق الذاهب نحو الغور.[٤٠] ولم يكن اقتراح افيغدور ليبرمان بنقل المثلث ووادي عارة للدولة الفلسطينية مقابل الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية مجرد ضربة نرد أمام مستمعيه من السفراء، بل تعبير لفظي عن فكرة وضعتها إسرائيل على الطاولة الأميركية للتفكير فيها كأحد مقترحات التبادل التي تتحدث عنها أفكار كيري.

لقد تبنى كيري وجهة النظر الإسرائيلية، حيث بات لا يرى الصراع إلا من زاوية الأمن والهاجس الأمني والحاجة لترتيبات أمنية لحماية إسرائيل.

ووفق مصادر صحافية، فإن الفكرة نوقشت على مستوى رفيع مع الأميركيين مرة واحدة على الأقل، رغم كونها ليست جزءاً من المسار الرئيس للمحادثات. والفكرة القديمة الجديدة لا تلقى استحساناً كبيراً في الدوائر الإسرائيلية، رغم أن الخوف الديمغرافي والتخلص منه يقف وراء من يدعمها، حيث يمكن لإسرائيل بنقل هذه المناطق أن تتخلص

من نصف سكانها العرب. بيد أن عدم استقرار العقل السياسي الإسرائيلي بشكل كامل على فكرة الدولة الفلسطينية، وعلى فكرة تبادل الأراضي ناهيك عن «جودة» هذه الأراضي وحيويتها، يقلل من جدية هذا الاقتراح وفرص نجاحه. أكدت صحيفة معاريف أن إسرائيل شكلت طواقم قضائية تدرس الجوانب القضائية لفكرة نقل مواطنين يتمتعون بالجنسية الإسرائيلية إلى السيطرة الفلسطينية. [٤١]

لم تتغير كثيراً مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تجاه التسوية السياسية خلال العام ٢٠١٣، بل يمكن القول إنه عبر عن مواقفه التقليدية بشكل متشدد ومتصلب رغم اندماجه في عملية التفاوض.

وعملت جهات وزارية وحزبية وتشريعية على تحصين الموقف الإسرائيلي بشأن المستوطنات من خلال قرارات وتشريعات وقوانين تمنع إخلاء المستوطنات، وتعقد عملية الموافقة على اتفاق ينص على ذلك. حيث وجه سبعة عشر عضو كنيست من أحزاب الائتلاف الحاكم رسالة إلى نتنياهو يطالبونه فيها بعدم تسليم أراض للسلطة الفلسطينية خلال المفاوضات. وشملت قائمة الموقعين رئيس الائتلاف ورؤساء لجان وستة نواب للوزراء. وشددت الرسالة على أن أي اتفاق مؤقت مع الفلسطينيين يجب أن لا يقع في خطأ اتفاق أوسلو بتسليم أراض لهم. [٤٢] ووافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية على مشروع قانون ينص على الحصول على دعم ٨٠ نائبا في الكنيست من إجمالي ١٢٠ لأي قرار بشأن وضع القدس في المفاوضات مع الفلسطينيين، وكان الكنيست وافق في قراءته الأولى في آب على مسودة قانون دعمتها الحكومة، يتعين بموجبها عرض أي اتفاقية لتبادل الأراضي تأتي فى إطار اتفاقيات سلام لاستفتاء.

كما أقرت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٨ تموز مشروع قانون ينص على تنظيم استفتاء في حال التوصل إلى أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وقال مكتب نتنياهو إن «أي اتفاق قد يتم التوصل إليه في المفاوضات سيتم طرحه للاستفتاء»، مؤكدا أن «من المهم في قرارات تاريخية مماثلة أن يدلي كل مواطن بصوته مباشرة في قضية ستحدد مستقبل الدولة». [٤٣]

واصل نتنياهو، في المقابل، التشكيك في النوايا الفلسطينية بغية تقويض أي ضغط عليه للتجاوب مع المقترحات لإحلال السلام.

مواقف إسرائيل من المقترحات

عادت المفاوضات لتحتل مكانة مركزية في الجهاز السياسي الإسرائيلي في العام ٢٠١٣، بعد تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة. فقد تحولت أفكار كيري للعودة إلى المفاوضات من المجال النظري إلى التنفيذي، وبات على صناع القرار الإسرائيلي التعامل معها بشكل جدي. خاصة في محاور: الاستيطان، والأمن، والحدود، والأغوار والأسرى. وبعد طرح أفكار كيري، قدم الوفد الإسرائيلي ملاحظات من ١٧ نقطة بشأن رؤية إسرائيل للترتيبات الأمنية، شملت وضع رادارات مراقبة إسرائيلية في بعض مناطق الضفة الغربية.

رغم ذلك، أثارت أفكار كيري، خاصة تلك المتعلقة بتبديل الوجود الميداني بمراقبة

الكترونية، ردود فعل عاصفة في إســرائيل. حيث اعتبرت بعض المصادر الإسرائيلية أن هذه المراقبة لا يمكن لها أن تفي بذات الأغراض التي يمكن للوجود الميداني للدوريات أن يحققه. إن الردع الحقيقي لا يتحقق إلا بوجود الجيش على الحدود وفي الأماكن المحددة. وقد قال نتنياهو : إن أي سلام يتم التوصل إليه يجب «أن يكون سلاما تستطيع إسرائيل أن تدافع فيه، بقواها الذاتية ولمصلحتها، أمام أي تهديد» في إشــارة إلى مطالبه المتعلقة بغور الأردن. ورفضت الحكومة الإســرائيلية فكرة اســتبدال التواجــد الميداني بمراقبة الكترونيــة إلا أن الرد الأعنف جاء من الجيش وتحديداً من وزير الدفاع موشــيه يعلون الذي وصف خطة كيري الأمنية بأنها «لا تقدم لا السلام ولا الأمن ولا تستحق الورق الذي كتبت عليه». وقال يعلون بكثير من الســخرية إنه يقترح على كيري أن يركز جهده لإحلال الســلام في منطقة أخرى من العالم، فهو لا يفهم «هوســه» بالنزاع في الشرق الأوسط، وهو هوس غير مبرر. إن فكرة اســتبدال الجنود بالتكنولوجيا هي فكرة ساذجة [٤٤]. دعم هــذا الموقف د عــدد كبير من الباحثين والكتاب ومراكز الأبحاث الأمنية، فقد قال أفرايم عنبار مثلا «إن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط والتداعيات غير المتوقعة للربيع العربي تحتم على إسرائيل الاحتفاظ بالغور من أجل وقف أي تهديدات صاروخية خارجية». [٤٥]

ويطرح غيورا آيلاند أوجه الخلاف حول مفهوم الأمن بين إســرائيل وأميركا،[٤٦] ويقول «إســرائيل ترى أن الأخطار الأمنية الكامنة في الانســحاب من الضفة لا تأتي فقط من الفلســطينيين بل من أعداء آخرين. ومن جهة أخرى، صحيح أن إسرائيل يمكنها الدفاع عن خطوط ١٩٦٧ أمام تهديد فلســطيني، لكن ليس أمام كل التهديدات. لأن الحدود مع فلســطين ستكون على مســافة ١٦ كم من البحر المتوســط، في حين يوجد شرقيها إلى مســافة ٥ آلاف كم أعداء أو أعداء محتملون»، وعليه يصعب على إســرائيل الموافقة على ســيادة فلســطينية كاملة على البر والجو. أما بخصوص السيطرة على طول نهر الأردن فإنها حيوية من جهة حاجة إسرائيل إلى عمق بمقدار ٥ كلم يمكنها من استكمال مهامها الأمنية شــرقاً. أما مجمل الحلول التكنولوجية الأميركيــة التي تحاول أن تعوض الوجود الإسرائيلي في الغور فإنها لا تفي بالغرض، إذ لا شيء يمكن أن يعوض وجود الجيش في الميدان، كما أن وجود الجيش في شريط ضيق ومتقطع يشكل خطراً على سلامة الجنود. لذا ثمة حاجة لوجود الجيش في منطقة معقولة وكافية. [٤٧]

وأعلــن نتنياهــو، ربما لإرضــاء حلفائه في الائتــلاف، أنه ســيعرض أي اتفاق مع الفلسطينيين للاستفتاء الشعبي. وقد حظيت الفكرة بقبول أطراف كثيرة، وبرفض أخرى. وكانت الكنيســت عام ٢٠١٠ قد أقرت بأغلبية ٦٥ عضواً قانوناً يقضي بأن الانســحاب من أي جزء من المناطق التي يطبق عليها القانون الإســرائيلي بحاجة لاســتفتاء لإقراره.

عبر لبيد، مقابل موقفه الداعم للعودة إلى المفاوضات، وعن خشية من تزداد الخلافات والتوتر بين إسرائيل وحلفائها الرئيسيين مثل الولايات لمتحدة، وعبر عن مواقف متطرفة بخصوص الاستيطان.

لا يؤمن نفتالي بينيت بحلّ الدولة الفلسطينية حيث صرح في حزيران ٢٠١٣ أن فكرة الدولة الفلسطينية قد انتهت ووصلت إلى طريق مسدود.

ينطبق القانون والقضاء الإسرائيلي على القدس والجولان وليس على الضفة الغربية. يعني المضمون الخفي لمطالب نتنياهو وبينيت بإجراء استفتاء للتقرير في الإنسحاب من الضفة الغربية أن هذه المناطق هي مناطق إسرائيلية بالكامل.

ويقول المدافعون عن فكرة الاستفتاء إن «اقتلاع» سكان (القصد المستوطنون) من سكناهم بحاجة لأخذ موافقة المجتمع الإسرائيلي. [٤٨]

إن ما يسميه بيينت بالخطة «ب» (البديلة) تكشف عن ضرورة بحث إسرائيل عن التعايش مع الوضع القائم وتحمل المسؤولية تجاهه.

وواجه نتنياهو معارضة شديدة للتقدم في المفاوضات من داخل حزبه، حيث احتل المتشددون مواقع متقدمة في انتخابات الحزب الداخلية، خاصة داني دانون الذي فاز برئاسة مركز الحزب. ودانون أحد قادة جناح لوبي المستوطنين، يعرف عنه معارضته لاستئناف المفاوضات ولفكرة الدولة الفلسطينية، بل إنه قال إن الفكرة لم تناقش في الحكومة من الأساس. ورد نتنياهو على سؤال وجهته نائبة الوزير تسيفي حوطبلي حول الإشاعات التي تحدثت عن موافقته على تقديم تنازلات بأن «خيمة المفاوضات ما زالت خالية، ونحن ندرك بأننا نتجه نحو مفاوضات قاسية وصعبة، لذلك ليس من المنطق الإعلان سلفا وقبل بدايتها عن أي تنازلات إن وجدت. وأنا لا أؤمن بالمفاوضات مع الذات ولا أنوي مفاوضة نفسي».[٤٩]
أما حليف نتنياهو ليبرمان وأمام مركز سابان فقال: إن المفاوضات لن تتمخض عن شيء خلال الشهور التسعة، ولكن لا بأس من استمرارها من أجل الحوار فقط.

يدرك الفلسطينيون من حيث المبدأ أن الوجود الإسرائيلي في منطقة الأغوار يعني إعادة تكييف الاحتلال في إطار اتفاق سلام، بل إنهم دفعوا ثمن الموافقة قبل ذلك على وجود الجيش على مفترقات الطرق،حيث حولت إسرائيل هذا الوجود إلى «مسمار جحا»، فصار بوابة كبيرة للتدخل في حياة الناس، وعليه فإنهم وافقوا على وجود قوات دولية وليس إسرائيلية. وكان كيري وسلفه كلنتون من اقترحا ذلك في السابق وتم الحديث عن قوات حلف الناتو، بيد أن كيري عاد وتراجع عن فكرة القوات الدولية في مقترحاته وأعاد صياغة المطالب الإسرائيلية بوجود الجيش الإسرائيلي. ورأى مسؤول فلسطيني أن قادة أمنيين إسرائيليين سابقين أكدوا على أن لا حاجة أمنية لتواجد إسرائيلي في الأغوار، حيث «أن التواجد الإسرائيلي في الأغوار يحمل مطامع سياسية ولا علاقة له بالأمن»،[٥٠] وهو ما أكده تقرير مجلس الأمن والسلام الإسرائيلي الذي نشر في تشرين الثاني ٢٠١٣، واعتبر أن استخدام تعبير «العمق الإستراتيجي» في سياق غور الأردن وغرب الضفة أشبه بنكتة، إذ لا يوجد لإسرائيل عمق إستراتيجي مع الغور وبدونه.[٥١]

أشارت مصادر إحصائية إلى ارتفاع عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة تزيد على ٢٪ في النصف الأول من ٢٠١٣.

لقد تبنى كيري وجهة النظر الإسرائيلية، حيث بات لا يرى الصراع إلا من زاوية الأمن والهاجس الأمني والحاجة لترتيبات أمنية لحماية إسرائيل. وقد تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي المتعلق بأهمية الترتيبات الأمنية، كشرط للتقدم في المفاوضات، حيث

أشار كيري إلى أن «حل المسألة الأمنية هو الموضوع الرئيس بالنسبة لبنيامين نتنياهو، من أجل التقدم على مسار المواضيع الأخرى»، قائلاً: «إذا لم يضمن الاتفاق أمن إسرائيل فإنه لن يكون هناك أي اتفاق»، وذلك بجانب تبنيه لاشتراط الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

ما ميز السياسات الاستيطانية لهذا العام، هو النقاش التشريعي في مؤسسات إسرائيل التنفيذية والقانونية حول سن قوانين وتشريعات تمنع الانسحاب من مستوطنات الأغوار.

مواقف قادة الاحزاب والحكومة

لم تتغير كثيراً مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تجاه التسوية السياسية خلال العام ٢٠١٣، بل يمكن القول إنه عبر عن مواقفه التقليدية بشكل متشدد ومتصلب رغم اندماجه في عملية التفاوض التي يرعاها جون كيري. وعلى ما يبدو فإن قبول نتنياهو العودة إلى طاولة المفاوضات هو قبول شكلي مصلحي لا يعكس تحولا في المواقف. وقد وضح نتنياهو موقفه الحقيقي الذي يغلق إمكانية التوصل إلى اتفاق حين صرح: «أصرّ على مصالحنا الحيوية، وبما فيها ضمان الاستيطان في أرض إسرائيل. وسيتم التوقيع على اتفاق سياسي فقط إذا تم ضمان هذه المصالح الحيوية وعلى رأسها أمننا ونزع سلاحهم. وفقط إذا تم الاعتراف بإسرائيل كالدولة القومية للشعب اليهودي، وفقط إذا تنازل الفلسطينيون عن حلم العودة وعن سائر مطالبهم على أراضي الدولة اليهودية – نستطيع أن نتوصل إلى اتفاق».[٥٢]

واصل نتنياهو، في المقابل، التشكيك في النوايا الفلسطينية بغية تقويض أي ضغط عليه للتجاوب مع المقترحات لإحلال السلام. فقد صرح أمام الجمعية العامة للامم المتحدة: «نحن نريد السلام القائم على الأمن والاعتراف المتبادل، الذي تقوم بموجبه دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بدولة إسرائيل اليهودية. ليس لدي أي أوهام حول مدى صعوبة تحقيق هذا الأمر، كان أسلافي على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة. كذلك أنا، ولكن حتى الآن لم يكن القادة الفلسطينيون على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة، عليهم أن يتخذوها، من أجل إنهاء الصراع... لكي يتحقق السلام، يجب على الفلسطينيين أخيرا الاعتراف بالدولة اليهودية، ويجب أن تتحقق احتياجات إسرائيل الأمنية. أنا لن أساوم على أمن شعبي وبلدي، الدولة اليهودية الوحيدة».[٥٣] بل إن نتنياهو في خطاب بار إيلان عام ٢٠١٣ بدا أكثر تطرفاً من ذي قبل. فقد قال: «إن الاحتلال والمستوطنات ليسا مصدر الصراع، فالصراع الحقيقي بدأ في العام ١٩٢١ عندما هاجم الفلسطينيون المهاجرين اليهود في يافا، فهذا الاعتداء لم يكن لا على المناطق ولا على المستوطنات، بل كان ضد هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل». وأضاف: «بعد ذلك جاء قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ الذي يقضي بإقامة دولة يهودية ودولة عربية، ووافقنا نحن على ذلك القرار ورفضه العرب، وإن رفضهم هذا لم يكن على مسألة الدولة الفلسطينية

ووفق ما رشح من تسريبات فإن خطة كيري تقوم على وجود عسكري إسرائيلي في منطقة غور الأردن، بحيث تحافظ إسرائيل على هذا الوجود من خلال بعض النقاط العسكرية والاستخباراتية وتستخدم التكنولوجيا في تعزيز هذا الحضور.

بــل كان وما زال علــى الدولة اليهودية».[٥٤] «عندما يطلب منهــم أن يقولوا: هل أنتم تعترفون؟ ... أنتــم مســتعدون لأن تعترفوا بدولــة يهودية أخيرا؟، يقولون، نحن مســتعدون لأن نعترف بالشعب الإسرائيلي. مستعدون لأن نعترف بإسرائيل... (لكن) هل أنتم مستعدون لأن تعترفوا بالدولة اليهودية، الدولة القومية للشعب اليهودي؟ والجواب حتى هذه اللحظة هو لا. لماذا لا؟». وأضاف «طالما لم يفعلوا ذلك، لن يحل السلام. فقط حين يعترفون بحقنا في أن نعيش هنا في دولة ذات ســيادة، دولتنا القومية – فقط عندها ســيكون السلام ممكناً». وبذلك يكون نتنياهو قــد أعاد تأكيد مواقفــه القديمة بأن الصراع ليس على الأرض، بل علــى يهودية الدولة وعلى وجود دولة إســرائيل، وأن عدم رغبة الفلسطينيين في الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي هي أصل النزاع.[٥٥]

وفيمــا أبدى لبيــد دعمه للعملية التفاوضيــة وضرورة العــودة للمفاوضات في الحملة الانتخابية، إلا أنه وبعد دخول حزبه الائتلاف الحكومي لم يشــترط العودة إلى المفاوضات كبنــد من بنود الاتفــاق. وبعد دخوله الحكومة لم يهدد بالانســحاب إذا لم تتحرك العملية التفاوضية. قام لبيد مقابل ذلك بالتحالف مع رئيس البيت اليهودي ووزير الصناعة والتجارة والعمل، نفتالي بينيت، ما زاد الشكوك حول حقيقة مواقفه السياسية التي يطلقها.

عبر لبيد، مقابل موقفه الداعم للعودة إلى المفاوضات، وعن خشــية من تزداد الخلافات والتوتر بين إســرائيل وحلفائها الرئيسيين مثل الولايات لمتحدة، وعبر عن مواقف متطرفة بخصوص الاستيطان، حيث قال إنه لا يوجد مبرر لتغيير سياسات الحكومة فيما يتعلق بالاســتيطان، وأن القدس الشرقية عاصمة إســرائيل.[٥٦] لكن في المقابل يختلف لبيد عن نتنياهــو في موضوع الاعتــراف بيهودية الدولة حيث قال إنــه لا توجد ضرورة للمطالبة باعتراف الجانب الفلسطيني بالدولة اليهودية».

أما نفتالي بينيت فلا يؤمن أصلا بحل الدولة الفلسطينية حيث صرح في حزيران ٢٠١٣ أن فكرة الدولة الفلســطينية قد انتهت ووصلت إلى طريق مســدود، وأن فكرة الدولتين قد ماتــت. وفق خطة بينيت «برنامج التهدئة»، على إســرائيل أن تقــدم البديل لحل الدولتين والمتمثل بضم المناطق المصنفة (ج) بأسرع وقت ممكن وإطلاق مبادرة اقتصادية لتحسين أوضــاع الســكان في تلك المناطق (ج) التي تشــكل ٦٠٪ من مســاحة الضفة الغربية، وتمنح ســكانها الخمســين ألفاً وفق إحصائيات بينيت، الجنسية الإســرائيلية. أما عن المناطق الفلســطينية المكتظة بالسكان فلم يمانع بينيت وجود شيء يشبه الحكومة المحلية الفلســطينية التي تدير الشــؤون المدنية الفلســطينية، على قاعدة لا جيش ولا استيعاب للاجئين. إن ما يسميه بيبنت بالخطة «ب» (البديلة) تكشف عن ضرورة بحث إسرائيل عن التعايش مع الوضع القائم وتحمل المسؤولية تجاهه.[٥٧]

قفزت ميزانية المستوطنات الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٣ بشكل غير مسبوق، حيث تضاعفت الميزانية من ٥٨ مليون شيكل في شهر آب إلى ٦١٤ مليون خلال شهر أيلول.

تم صوغ مبادرة كيري الاقتصادية بالتعاون مع مكتب مبعوث الرباعية الدولية توني بلير، وتركزت على إقامة مشاريع في ثمانية قطاعات.

ويوافــق ليبرمان أيضا أن الصراع مع الفلســطينيين «غير قابل للحل»، وأن التوصل «إلى اتفاق مؤقت طويل الأمد» هو أفضل ما يمكن للطرفين أن يأملا به.[٥٨] واعتبر ليبرمان أنه وحزبه لن يوافقا على أي اتفاق لا يتضمن تبادل أراض وتبادل سكان مقترحاً مبادلة الكتل الاستيطانية بمنطقتي وادي عارة والمثلث. [٥٩]

تقترح خطة كيري في محاولة لتعويض إسرائيل عن تناقص وجودها في المنطقة تقديم استثمارات بمليارات الدولارات لتحسين القدرة الاستخباراتية الدفاعية والهجومية للجيش الإسرائيلي.

ولا تختلف مواقف وزير الأمن الإسرئيلي عن بينيت ونتنياهو وليبرمان،[٦٠] وهو أشد وزراء نتنياهو انتقاداً للرئيس الفلسطيني محمود عباس،[٦١] وقد صرح أنه لا شريك في الطرف الآخر لاتفاق حل الدولتين، ورفض ما سماه الابتزاز الدولي لإسرائيل مفضلاً المقاطعة الأوروبية على «الصواريخ الفلسطينية» ، وانتقد يعلون وزير الخارجية الأميركي كيري وجهوده، معتبرا أنه: «يتصرف انطلاقا من هوس غير مفهوم وحماسة تبشيرية، فليأخذ نوبل وينصرف».[٦٢]

تتخــذ ليفني بالمقابــل مواقف أكثر براغماتية من المفاوضات، إذ تدرك أن إســرائيل ستواجه صعوبات كبيرة في حال قامت بتعطيل جهود كيري. فهي حذرت من أن إسرائيل قــد تواجــه بمقاطعة اقتصاديــة أوروبية،حيث أن ثمة ارتباطا بين المســائل الاقتصادية والمسألة السياسية. كما احتلفت ليفني مع نتياهو حول جدوى الاستمرار في البناء.

سياسات إسرائيل الاستيطانية: العربة أمام الحصان

تواصلت سياسة الاستيطان الإســرائيلية تحت هاجس العملية التفاوضية، حيث بات مؤكــداً أن الحقائق التي توضع على الأرض من شــأنها أن تعــزز الموقع التفاوضي ولا تعيقه. رأت إســرائيل أنه كلما ســارعت في البناء في المستوطنات القائمة ووسعت البؤر المنتشرة في منطق الضفة الغربية، كلما استطاعت أن تدافع بقوة عن الكتل الاستيطانية وعن اســتمرارها. ســاعدها في ذلك طبيعــة الترتيبات التي أفضت إلــى عودة الطرفين إلــى طاولة المفاوضــات من حيث نجاحها في فــرض عدم إعلانها عن وقــف البناء في المستوطنات، ما عنى أن من حقها أن تواصل عمليات البناء. وخلال وضع حجر الأساس لمســتوطنة قرب سلفيت كشف وزير الإســكان أوري أرئيل عن هذا الفهم متفاخراً أنه لن يتم إقامة دولة فلســطينية في «يهودا والســامرة»، وقال «يجب أن يكون واضحا، إنه لن تكون دولتان لشعبين غربي نهر الأردن، حتى لو جلسوا للمفاوضات. لن يكون أمر كهذا، وسنستمر في البناء في كل شبر من أرض إسرائيل، وأيضا في يهودا وفي السامرة».[٦٣]

تشير خطة كيري أيضاً إلى خلو الدولة الفلسطينية من الأسلحة الثقيلة، إلا أنه يمكنها الاحتفاظ بقوات أمنية قوية لأغراض الأمن الداخلي ومقاومة الإرهاب.

أشــارت مصادر إحصائية إلى ارتفاع عدد سكان المســتوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة تزيد على ٢٪ في النصف الأول من ٢٠١٣ .[٦٤] وخصصت الحكومة الإسرائيلية في أيار ٢٢ مليون شيكل لتعزيز الإستيطان في القدس، بجانب مجموعة أخرى من الامتيازات خلال ما يعرف بيوم القدس في إســرائيل. كما كشــفت وثيقة سرية نشرتها القناة العاشرة

الإسرائيلية أن ميزانية المستوطنات الإسرائيلية قفزت خلال العام ٢٠١٣ بشكل غير مسبوق، حيث تضاعفت الميزانية من ٥٨ مليون شيكل في شهر آب إلى ٦١٤ مليون خلال شهر أيلول. وقالت حركة السلام الآن إن الثلث الأول من العام ٢٠١٣ شهد ارتفاعاً بنسبة ١٧٦٪ في أعمال بداية البناء في المستوطنات متجاوزاً بذلك الرقم الأعلى خلال سبع سنوات. ومقارنة بالفترة من العام الذي سبقه فإن البناء في المستوطنات ارتفع بشكل كبير، حيث تم الشروع في بناء ٨٦٥ وحدة استيطانية جديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام. [٦٥]

استطاعت إسرائيل إحراز هدف حاسم في معركة المستوطنات مع الفلسطينيين، حين بات من شبه المؤكد بأن الحديث يدور عن احتفاظها بالكتل الاستيطانية الكبرى وفق صيغة «تبادل الأراضي» الذي تتضمنه مقترحات كيرى. بل إن الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية بات يحظى بإجماع ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي باستثناء قليل منه في أقصى اليسار. بيد أن ما ميز السياسات الاستيطانية الإسرائيلية لهذا العام هو التركيز على منطقة الأغوار لفرض المزيد من الوقائع على الأرض التي من شأنها أن تساعد في تدعيم الموقف التفاوضي بشأن الاحتفاظ بالغور لغايات أمنية وأيضاً سكانية، خاصة أن منطقة الأغوار مصنفة وفق اتفاق أوسلو أنها مناطق (ج). أما الشيء الآخر الذي ميز السياسات الاستيطانية لهذا العام، فهو النقاش التشريعي في مؤسسات إسرائيل التنفيذية والقانونية حول سن قوانين وتشريعات تمنع الانسحاب من مستوطنات الأغوار. الميزة الثالثة لهذه السياسات هو تبني سياسات ومواقف تعكس في جوهرها واقعاً تكون فيه الكتل الاستيطانية ومستوطنات الأغوار جزءاً من إسرائيل.

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية في ٢٩ كانون الأول على اقتراح قانون لضم المستوطنات الإسرائيلية في غور الأردن إلى إسرائيل، والذي تقدمت به عضو الكنيست «ميري ريغف» عن حزب الليكود. وفي حال أقر الكنيست الإسرائيلي هذا الاقتراح فإن كافة مستوطنات غور الأردن والطرق المؤدية لها ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية.

وقد صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية في ٢٩ كانون الأول على اقتراح قانون لضم المستوطنات الإسرائيلية في غور الأردن إلى إسرائيل، والذي تقدمت به عضو الكنيست «ميري ريغف» عن حزب الليكود. وفي حال أقر الكنيست الإسرائيلي هذا الاقتراح فإن كافة مستوطنات غور الأردن والطرق المؤدية لها ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية. وقدم حزب البيت اليهودي اقتراح قانون حول منح المرأة العاملة في المستوطنات الحقوق نفسها الممنوحة للمراة العاملة في إسرائيل، في إيحاء إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات، وبالتالي اعتبارها جزءاً من الدولة.

على صعيد معاملة المستوطنات وكأنها جزء من إسرائيل ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان، فقد ضمت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ٨٠ مستوطنة إلى برنامج الأفضلية القومية للتطوير. وضمت المستوطنات المشمولة بالخطة أربع مستوطنات معزولة كانت مصنفة لدى إسرائيل «غير قانونية» وتم الاعتراف بها حديثا .

وكثفت إسرائيل من نشاطاتها الاستيطانية في القدس وتلك النشاطات الموجهة لتهجير

المقدسيين وطردهم من المدينة. فقد كشف تقرير لمكتب المنسق الخاص للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشـــا) أن العام ٢٠١٣ سجل ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الهدم والتهجير في القدس الشـــرقية، مشيراً إلى أن «عدد الأشخاص الذين هجروا في القدس الشـــرقية بلـــغ هذا العام ما يزيد عن ٢٠٠ وهو العـــدد الأعلى منذ عام ٢٠٠٩ وأعلى من مجموع عدد المهجرين خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ معاً.[٦٦]

ويمكن إجمال أبرز النشاطات الاستيطانية خلال العام ٢٠١٣ في المدينة المقدسة بالتالي:

- أعلـــن في أيار عن وجود مخطط اســـتيطاني جديد على جبل المشـــارف بالقدس يعرف باســـم «الخوذة الذهبية» وهو مبنى على شـــكل قبة يتألف من ١٠ طوابق على ارتفاع ٣٠ متراً يمكن مشـــاهدته من مدينة رام الله وشمال القدس والأغوار وغيرها. وتقوم الوكالة اليهودية بدعم المبنى وتمويله. [٦٧]
- قبـــل ثلاثة أيام من إنطلاق المفاوضات مع الفلســـطينيين أعلنت وزارة الاســـكان الإســـرائيلية أنها ســـتطرح عطاءات لبناء أكثر من ألف وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس.[٦٨]
- وضع اللمســـات الأخيرة عن خطة لبناء ٨٩٠ وحدة ســـكنية جديدة في مستوطنة «جيلـــو» غرب مدينة القـــدس، وذلك بعد مصادقة الحكومة الإســـرائيلية على بناء ١٢٠٠ وحدة استيطانية جديدة.
- أعلنت إسرائيل نيتها إقامة حي يهودي جديد قرب جبل المكبر شرقي القدس يضم ٦٣ وحدة سكنية، في المنطقة التي تربط جبل المكبر بحي ارمون هاناتزيف جنوب القدس.[٦٩] وقام وزير الإسكان أوري أرئيل ورئيس بلدية القدس نير بركات بوضع حجر الأساس للحي.
- وافقـــت بلدية القدس علـــى خطة لبناء ١٥٠٠ وحدة اســـتيطانية في حي «رامات شلومو».
- أعلن في تشرين الأول عن مخطط اســـتيطاني جديد لتوسيع البؤرة الاستيطانية «بيت اوروط» بـ٣٢ وحدة اســـتيطانية، حيث تقدمت المدرســـة الاستيطانية «بيت أوروط» بمخطط هيكلي لبناء ٤ عمارات تشـــتمل على ٣٢ وحدة اســـتيطانية في المنطقة الواقعة غرب مستشفى المطلع «اغوستا فيكتوريا».
- كمـــا اكتمل في العام ٢٠١٣ بناء ما يقرب من ٦٢٪ من مســـار الجدار المصادق عليه، و١٠٪ من مساره قيد الإنشاء حالياً، إلى جانب نسبة ٢٨٪ منه خُطط لبنائها ولم يشُرع العمل فيها بعد.[٧٠]

على صعيد معاملة المستوطنات وكأنها جزء من إسرائيل ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان، فقد ضمت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ٨٠ مستوطنة إلى برنامج الأفضلية القومية للتطوير.

شملت مقترحات كيري موافقة على المطالب الإسرائيلية بالاحتفاظ بغور الأردن وعدم خروج الجيش الإسرائيلي منه.

إجمال

انتهى العام ٢٠١٣ فيما يجلس الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي حول طاولة المفاوضات يتبـادلان أفكاراً مهد لها وزير الخارجية الأميركـي جون كيري، الذي نجح في خلق مثل تلك اللحظة . ويظل مدى نجاحه النهائي في جعل الطرفين يتوصلان لاتفاق تسوية مرهوناً بطبيعة الاتفاق الذي سيعرضه عليهما محوصلاً الأفكار والمقترحات التي دارت في جولات الحوار بينهما برعايته وفريقه.

سـتنتهي مهلة الشـهور التسـعة التي طلبها كيري ومن المبكر الحكم على مسـتقبل الأسابيع الأخيرة المتبقية من عمر هذه المهلة، بيد أنه ليس من المبكر الظن بأن ثمة عقبات كثيرة في الطريق، وأن الجسر المعلق الذي يسير عليه كيري ربما ينهار فجأة. وعلى أغلب الظن أن يتم تمديد هذه الفترة لكي لا تفشل المفاوضات وتنتهي مهمة كيري ولكي لا يتهم أحد بافشـالها ويتحمل ثمن ذلك. إن ما بدأ كمجرد محاولات أو محاولة أخرى بالنسـبة للنخبة السياسـية الإسرائيلية تحول إلى تحدٍ وأسئلة يجب الإجابة عنها، سيما في ضوء الحديـث عن مقترح كيري الذي بات يعرف باتفاق الإطار. ويميل التحليل الذي قدمه هذا الفصل للقول إن ما طرحه كيري أقرب لوجهة النظر الإسرائيلية من قضايا الخلاف، لكنه لن يجد آذاناً صاغية في الحكومة الإسرائيلية، خاصة مع التركيبة الائتلافية وعدم مقدرة نتنياهو (غير المؤمن بالحل أصلا)، على إقناع حلفائه بالحلّ على طريقة جون كيري.

ويميل التحليل الذي قدمه هذا الفصل للقول إن ما طرحه كيري أقرب لوجهة النظر الإسرائيلية من قضايا الخلاف، لكنه لن يجد آذاناً صاغية في الحكومة الإسرائيلية، خاصة مع التركيبة الائتلافية وعدم مقدرة نتنياهو (غير المؤمن بالحل أصلا)، على إقناع حلفائه بالحل على طريقة جون كيري.

ميدانياً، واصلت إسرائيل هجمة البناء الاستيطاني وتحديداً في القدس، لجملة أسباب، منها ما يتعلق بمحاولة التغطية على النقاش حول إطلاق سـراح الأسـرى، ومنها ما له علاقة بإرضاء حلفاء نتنياهو، ومنها ما يتعلق بأهداف إسـرائيلية اسـتراتيجية، دون أن تطلق هذه النشـاطات رصاصة الموت على عملية السلام، كما كان يمكن لها أن تفعل في السـابق وفعلـت. وللمفارقة فإن العام ٢٠١٣ كان أول عام منـذ أكثر من عقد من الزمن تكون فيه الضفة الغربية أكثر سـخونة من غزة. فغزة التي عاشـت طوال العام متأرجحة على بندول التهدئة وإيقاع التصعيد المحكوم، شهدت حوادث متفرقة من غارات إسرائيلية وإطلاق صواريخ في نطاق محدود، فيما شـهدت الضفة الغربية حوادث شـبه يومية من اشتباك ومداهمات وإطلاق نيران وسقوط قتلى.

لكن، سيظل هذا العام من الأعوام المميزة في مسيرة عملية التفاوض، بما حفل به من أفكار ومقترحات، بعضها صيغ لأول مرة، وبعضها أعاد التذكير بأفكار سـابقة صيغت بلغة مختلفة.

الهوامش

١ «بتسـيلم «السيطرة على الأراضي ومنع الفلسطينيين من اسـتخدام الأراضي»٢٠١٣/١٠/٣٠. على الرابط التالي: http://www.btselem.org/hebrew/area_c/taking_over_land (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٣)

٢ الأيام، ٢٠١٣/٣/٨.

3 Sanford Lakoff, «Leading from Behind: The Obama Doctrine and US Policy in the Middle East», **Strategic Assessment**, Volume 16, No. 1, April 2013.

٤ الأيام، ٢٠١٣/٣/٢٣.

٥ الأيام، ٢٠١٣/٣/٥.

٦ عبد الرؤوف أرناؤوط، «كيري يحذر: قد تكون الفرصة الأخيرة لصنع السـلام. الفلسـطينيون سـيحصدون أصواتاً أكثر في الأمم المتحدة»، الأيام، ٢٠١٣/٦/٥.

٧ الأيام، ٢٠١٣/٧/١.

٨ الأيام، ٢٠١٣/٥/٢.

٩ القدس العربي، ٢٠١٣/٥/٣.

١٠ الأيام، ٢٠١٣/٧/١.

١١ أمنون لورد، «جهود كيري .. طرق حماية دبلوماسية لإسرائيل»، معاريف ٢٠١٣/٧/١ .

١٢ أمنون لورد، «جهود كيري .. طرق حماية دبلوماسية لإسرائيل»، معاريف ٢٠١٣/٧/١.

١٣ عبد الرؤوف أرناؤوط، «كيري يحذر: قد تكون الفرصة الأخيرة لصنع السـلام. الفلسـطينيون سـيحصدون أصواتاً أكثر في الأمم المتحدة»، الأيام، ٢٠١٣/٦/٥.

١٤ عبد الرؤوف أرناؤوط، «كيري يحذر: قد تكون الفرصة الأخيرة لصنع السـلام. الفلسـطينيون سـيحصدون أصواتاً أكثر في الأمم المتحدة»، الأيام، ٢٠١٣/٦/٥.

١٥ عبد الرؤوف أرناؤوط، «كيري يحذر: قد تكون الفرصة الأخيرة لصنع السـلام. الفلسـطينيون سـيحصدون أصواتاً أكثر في الأمم المتحدة»، الأيام، ٢٠١٣/٦/٥.

١٦ David Weinberg, «Kerry's Antagonism Unmasked, «BESA Center Perspective Paper, No. 218, November 10, 2013.

١٧ الأيام، ٢٠١٣/٧/٢٠.

١٨ «مفاوضات الـ «تسعة أشهر» تنطلق من واشنطن»، الحياة الجديدة، ٢٠١٣/٧/٢٠

١٩ شلومو بلوم، «طريق المفاوضات مرصوفة بالألغام السياسية»، مباط عال، ٢٠١٣/٧/٢٥

٢٠ «محللون: موافقة إسرائيل على استئناف مفاوضات السلام تكسبها وقتاً ودعماً دولياً»، الأيام، ٢٠١٣/٨/٢.

٢١ «محللون: موافقة إسرائيل على استئناف مفاوضات السلام تكسبها وقتاً ودعماً دولياً»، الأيام، ٢٠١٣/٨/٢.

٢٢ إيلي حزان، «أهم فوائد استئناف المفاوضات»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٣/٧/٢٢.

٢٣ الأيام، ٢٠١٣/٨/١٧.

٢٤ David M. Weinberg, «Israeli-Palestinian Diplomacy: Wheret»o?, BESA Bulletin, September 29, 2013. Available also at : http://besacenter.org/new-at-the-besa-center/israeli-palestinian-diplomacy-whereto/ (last seen 29/1/2014)

٢٥ نيروز قرموط، « المفاوضات وتبعات التحولات الإقليمية» سياسات، العدد ٢٦، ٢٠١٣.

٢٦ ألون بن دافيد، «السلام مع الفلسطينيين طريقاً لقصف إيران» هآرتس، ٢٠١٣/٨/٧.

٢٧ الأيام، ٢٠١٣/٩/٨

٢٨ «تفاهمات بين نتنياهو وبينت: الإفراج عن الأسرى مقابل مواصلة البناء الاستيطاني»، الأيام، ٢٠١٣/٨/١.

٢٩ الأيام،٢٠١٣/٧/٣١.

٣٠ الأيام، ٢٠١٣/٧/٣١.

٣١ «جولة جديدة من المفاوضات: لا اتفاق على جدول الأعمال وإصرار إسرائيل على أولوية موضوع الأمن»، الأيام، ٢٠١٣/٩/١٧.

٣٢ الأيام، ٢٠١٣/١٢/٩.

٣٣ «كيري يركز على الاقتصاد واستئناف المفاوضات ودعوة خجولة لإسرائيل لوقف الاستيطان كلما أمكن»، الأيام، ٢٠١٣/٥/٢٧.

٣٤ عبد الرؤوف أرناؤوط، «كيري يحذر: قد تكون الفرصة الأخيرة لصنع السـلام. الفلسـطينيون سـيحصدون أصواتاً أكثر في الأمم المتحدة»، الأيام، ٢٠١٣/٦/٥.

٣٥ علـى سـبيل المثال ماهر تيسـير الطباع، خطة كيري والوهم الاقتصـادي»، وكالة معا الاخباريـة ٢٠١٤/٢/١٨: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=674396 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٢).

٣٦ اليكس فيشمان، «فريق أمني أميركي يبلور ورقة حول «احتياجات إسرائيل الأمنية؟!»، يديعوت أحرنوت، ٢٠١٣/٨/٢

٣٧ الأيام، ٢٠٢٠/٤/٩.

٣٨ الأيام، ٢٠١٣/١٠/١٩.

٣٩ «حديث منسوب إلى كيري: إسرائيل قد تحتفظ بـ ٨٥٪ من الكتل الاستيطانية»، الأيام، ٢٠١٣/٨/٢.

٤٠ Efram Inbar, The Jordan Valley: Israel's Security Belt, BESA Center Perspective Paper No. 232, January 6, 2014.

٤١ الأيام، ٢٠١٤/٢/١.

٤٢ الأيام، ٢٠١٣/٩/١٦.

٤٣ الأيام، ٢٠١٣/٧/٢٩.

٤٤ الأيام، ٢٠١٤/١/١٥.

٤٥ Efram Inbar, The Jordan Valley: Israel's Security Belt, BESA Center Perspective Paper No. 232, January 6, 2014.

٤٦ غيورا آيلاند، «فلنجعل الأمن سبب تفجير المفاوضات»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٣/١٢/١٢ .

٤٧ غيورا آيلاند، «فلنجعل الأمن سبب تفجير المفاوضات»، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/١٢/١٢ .

٤٨ إسرائيل هرئيل، «مبررات استفتاء الشعب على إنسحاب قادم»، هآرتس، ٢٠١٣/٥/٣.

٤٩ الأيام، ٢٠١٣./٧/١.

٥٠ الأيام، ٢٠١٣/١٢/١٠.

٥١ للمزيد حول تقرير مجلس السلام والأمن الإسرائيلي انظر/ي ،تقرير مدار الخاص على الرابط التالي: http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=470 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٣).

٥٢ وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، ٢٠١٣/١٢/٣٠.

٥٣ الأيام، ٢٠١٣/١٠/٢.

٥٤ الأيام، ٢٠١٣/١٠/٨.

٥٥ الأيام، ٢٠١٣/٥/٢.

٥٦ آري شبيط، «لبيد الزعيم الجديد لمعسكر اليمين»، هآرتس، ٢٠١٣/٥/٢٤.

٥٧ «وزير إسرائيلي: لا مكان لدولة فلسطينية وحل الدولتين انتهى وسنضم المناطق (ج٩)»، الأيام، ٢٠١٣/٦/١٨.

٥٨ الأيام، ٢٠١٣/٧/٢٢.

٥٩ الحياة الجديدة، ٢٠١٣/١٠/٦.

٦٠ ديفيد ماكوفسكي، «قراءة في خارطة أفكار حكومة نتنياهو»، الأيام، ٢٠١٣/٣/٢٧.

٦١ «يعالون: جهود كيري لاستئناف المفاوضات فشلت بسبب عناد الفلسطينيين»، الأيام، ٢٠١٣/٦/١٥.

٦٢ شمعون شيفر، «يعلون: كيري مسياني، ومهووس، فليأخذ نوبل وينصرف»، موقع Ynet، ٢٠١٤/١/١٤، على الرابط التالي: http:// www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4476494,00.html (اخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٦).

٦٣ وكالة معاً، ٢٠١٣/٨/٢٦.

٦٤ الأيام، ٢٠١٣/٨/٧.

٦٥ «الســـلام الآن، ارتفاع حاد في البناء الاستيطاني في الضفة الغربية ،٢٠١٣، على الرابط التالي:http://peacenow.org.il/Jan-Jun- 2013-heb (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/١٣).

٦٦ الأيام، ٢٠١٣/٨/٣١.

٦٧ الأيام، ٢٠١٣/٥/٤.

٦٨ الأيام، ٢٠١٣/٨/١٢.

٦٩ الأيام، ٢٠١٣/٨/٧.

٧٠ الأيام، ٢٠١٣/٧/١١.